Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

إشكالية الهوية الليبية في مشروع الدستور الليبي وأثرها على بناء الدولة

محمد مصطفى الفرجاني
قسم القانون العام – كلية الشريعة والقانون العجيلات– جامعة الزاوية
https://orcid.org/0009-0009-4271-2368
mo.alfurjani@zu.edu.ly

The Problem of Libyan Identity in the Draft Libyan Constitution and its Impact on State-Building

Mohammed Mustafa Al-Farjani
Department of Public Law – Faculty of Sharia and Law, Ajilat – University of Zawiya

تاريخ الاستلام:2026/4/04 –تاريخ المراجعة:2026/05/04– تاريخ القبول: 2026/05/16– تاريخ للنشر2026/06/06

الملخص

تناولت الدراسة إشكالية الهوية الليبية في مشروع الدستور الليبي وأثرها على بناء الدولة، من خلال تحليل مفهوم الهوية الليبية ومكوناتها، وبيان مظاهر أزمتها بعد عام 2011، ثم دراسة كيفية معالجة مشروع الدستور لقضايا الدين واللغة والمواطنة والمساواة والحقوق الثقافية واللغوية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستعانة بمنهج تحليل النصوص الدستورية. وقد توصلت الدراسة إلى أن أزمة الهوية في ليبيا لا تكمن في غياب القواسم المشتركة، بل في ضعف تحويلها إلى هوية وطنية جامعة، كما تبين أن مشروع الدستور تضمن نصوصًا مهمة لمعالجة الهوية، إلا أن أثرها ظل محدودًا بسبب عدم إقراره واستمرار الخلاف حول بعض مضامينه. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز التوافق الوطني، وترسيخ المواطنة المتساوية، وحماية التنوع الثقافي واللغوي داخل إطار الدولة.

الكلمات المفتاحية: الهوية الليبية، مشروع الدستور الليبي، بناء الدولة، المواطنة، التنوع الثقافي.

Abstract

The study examined the problem of Libyan identity in the Libyan draft constitution and its impact on state-building. It analyzed the concept and components of Libyan identity, identified the manifestations of its crisis after 2011, and explored how the draft constitution addressed issues of religion, language, citizenship, equality, and cultural and linguistic rights. The study adopted the descriptive analytical method, along with constitutional text analysis. It concluded that the identity crisis in Libya does not lie in the absence of common elements, but rather in the weakness of transforming them into an inclusive national identity. The study also found that the draft constitution included important provisions related to identity; however, their impact remained limited due to the failure to approve the draft and the continuing disagreement over some of its contents. The study recommended strengthening national consensus, consolidating equal citizenship, and protecting cultural and linguistic diversity within the framework of the state.

Keywords: Libyan identity, Libyan draft constitution, state-building, citizenship, cultural diversity.

المقدمة

تُعد قضية الهوية من القضايا الجوهرية في بناء الدول الحديثة، لما لها من ارتباط مباشر بمفهوم المواطنة، والانتماء، والشرعية السياسية، والاستقرار الاجتماعي، فالدولة لا تقوم فقط على وجود الإقليم والشعب والسلطة، بل تحتاج إلى رابطة وطنية جامعة تُوحّد مكونات المجتمع المختلفة، وتمنح الأفراد شعورًا بالانتماء إلى كيان سياسي واحد، يقوم على

الحقوق والواجبات وسيادة القانون، ومن ثم، فإن الدستور في الدولة الحديثة لا يُنظر إليه بوصفه مجرد وثيقة قانونية تنظم السلطات العامة، وإنما باعتباره عقدًا اجتماعيًا وسياسيًا يعبر عن هوية المجتمع، ويحدد شكل الدولة، وينظم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، ويكفل الحقوق والحريات الأساسية، ويضع الضمانات اللازمة لحمايتها [(1)].

وقد اكتسبت مسألة الهوية في ليبيا أهمية خاصة بعد عام 2011، نتيجة التحولات السياسية والاجتماعية التي أعقبت سقوط النظام السابق، وما صاحبها من انقسام سياسي ومؤسسي، وتعدد في مراكز السلطة، وتنامي الولاءات القبلية والجهوية والإثنية على حساب الولاء الوطني الجامع، وقد انعكس ذلك على مسار بناء الدولة، إذ أصبحت ليبيا أمام تحدٍ مزدوج يتمثل في إعادة بناء المؤسسات من جهة، وصياغة هوية وطنية جامعة قادرة على استيعاب التنوع الاجتماعي والثقافي واللغوي من جهة أخرى [(2)].

وتزداد أهمية هذا الموضوع بالنظر إلى أن الهوية الليبية ليست مفهومًا بسيطًا أو أحادي البعد، بل هي نتاج تاريخي واجتماعي وثقافي تكون عبر مراحل متعددة، وتداخلت فيه عناصر الدين واللغة والتاريخ والجغرافيا والانتماء القبلي والمناطقي والثقافي، وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن أزمة الهوية في ليبيا لا تتمثل في غياب عناصر مشتركة بين الليبيين، بقدر ما تتمثل في ضعف القدرة على تحويل هذه العناصر إلى مشروع وطني جامع، وفي بروز هويات فرعية قبلية وجهوية وإثنية وأيديولوجية تنافس الهوية الوطنية وتؤثر في مسار الاستقرار والتنمية . [(3)]

حيث يبرز مشروع الدستور الليبي بوصفه أحد أهم المسارات القانونية والسياسية التي كان يُنتظر منها معالجة إشكالية الهوية، من خلال تحديد مقومات الدولة، وتنظيم العلاقة بين الدين واللغة والمواطنة، وضمان المساواة وعدم التمييز، والاعتراف بالتنوع الثقافي واللغوي للمكونات الليبية، فالدستور لا يكتفي بالإجابة عن سؤال: كيف تُنظم السلطة؟ بل يجيب كذلك عن سؤال أكثر عمقًا وهو: من نحن؟ وما الأسس التي تقوم عليها الدولة؟ وما الضمانات التي تكفل العيش المشترك بين مكوناتها؟ . [(4)]

وعلى الرغم من اعتماد الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور الليبي للمسودة النهائية سنة 2017، فإن المشروع لم يتحول حتى الآن إلى دستور نافذ، بسبب استمرار الخلافات السياسية والقانونية والاجتماعية حول عدد من القضايا الجوهرية، من بينها نظام الحكم، وتوزيع السلطة والثروة، وموقع الشريعة الإسلامية، واللغة، والهوية الوطنية، وحقوق المكونات الثقافية واللغوية، وبذلك أصبحت إشكالية الهوية في مشروع الدستور الليبي ليست مجرد قضية نصية أو لغوية، بل قضية مرتبطة بمدى قدرة هذا المشروع على بناء توافق وطني حقيقي، وتأسيس دولة حديثة قائمة على المواطنة وسيادة القانون والمؤسسات [(5)].

ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتبحث في **إشكالية الهوية الليبية في مشروع الدستور الليبي**، وتحلل مدى قدرة النصوص الدستورية المتعلقة بالهوية والمواطنة والتنوع الثقافي واللغوي على دعم بناء الدولة الليبية، أو على العكس، مدى إسهام الغموض أو الخلاف حولها في استمرار أزمة الشرعية والانقسام وتعثر مشروع الدولة.

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في أن مشروع الدستور الليبي جاء في سياق سياسي واجتماعي شديد التعقيد، اتسم بضعف التوافق الوطني، والانقسام المؤسسي، وتعدد الولاءات، وتنامي الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، ورغم أن الدستور يفترض أن يكون أداة لتوحيد المجتمع وتنظيم السلطة وبناء الدولة، فإن استمرار الخلاف حول عدد من القضايا المرتبطة بالهوية، مثل الدين واللغة وحقوق المكونات الثقافية واللغوية والمواطنة والمساواة، جعل مشروع الدستور نفسه جزءًا من الجدل السياسي والاجتماعي القائم، بدل أن يكون أداة نهائية لحسمه [(6)].

وتزداد هذه الإشكالية وضوحًا عند النظر إلى أن بناء الدولة في ليبيا لا يتوقف على وجود نص دستوري فقط، بل يتطلب نصًا قادرًا على إنتاج توافق اجتماعي وسياسي حول هوية الدولة ومقوماتها الأساسية[7]، فقد بينت بعض التقارير والدراسات أن عملية صياغة الدستور ينبغي أن تكون شاملة وتشاركية، وأن تعكس حقوق جميع المواطنين والمكونات، وأن تتضمن ضمانات كافية لعدم التمييز وحماية الحقوق الثقافية واللغوية؛ لأن غياب هذه الضمانات قد يؤدي إلى استمرار الشعور بالتهميش، وتعميق الانقسام، وإضعاف شرعية الدولة ومؤسساتها [8].

كما أن أزمة الهوية الوطنية في ليبيا بعد 2011 أثرت بصورة مباشرة في بناء الدولة الحديثة، إذ أدى تصاعد الولاءات القبلية والجهوية والإثنية إلى إضعاف الانتماء الوطني، وتعثر التحول الديمقراطي، وتعميق الصراع السياسي والاجتماعي، ومن ثم، فإن معالجة الهوية في مشروع الدستور لا يمكن النظر إليها باعتبارها مسألة رمزية، وإنما باعتبارها شرطًا أساسيًا لبناء دولة المواطنة والمؤسسات، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي [9].

وعليه، يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

- **إلى أي مدى عالج مشروع الدستور الليبي إشكالية الهوية الوطنية الليبية، وما أثر هذه المعالجة في بناء الدولة الليبية الحديثة؟**

أسباب اختيار الموضوع

1. ارتباط موضوع الهوية الليبية بقضية بناء الدولة بعد عام 2011.
2. أهمية مشروع الدستور الليبي باعتباره محاولة لتأسيس عقد اجتماعي جديد.
3. استمرار الجدل حول قضايا الدين واللغة والمواطنة وحقوق المكونات الثقافية واللغوية.
4. ارتباط أزمة الهوية بتعثر الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي في ليبيا.
5. قلة الدراسات التي تربط بصورة مباشرة بين الهوية في مشروع الدستور وأثرها على بناء الدولة.

تساؤلات البحث

ينطلق البحث من تساؤل رئيسي مؤداه: **إلى أي مدى عالج مشروع الدستور الليبي إشكالية الهوية الوطنية الليبية، وما أثر ذلك في بناء الدولة؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية:

1. ما المقصود بالهوية الليبية، وما أهم مكوناتها ومستوياتها؟
2. ما أبرز مظاهر أزمة الهوية في المجتمع الليبي بعد عام 2011؟
3. كيف تناول مشروع الدستور الليبي قضايا الدين واللغة والمواطنة والتنوع الثقافي واللغوي؟
4. ما أثر معالجة الهوية في مشروع الدستور على بناء الدولة الليبية ومؤسساتها؟
5. ما المتطلبات اللازمة لبناء دولة ليبية جامعة في ضوء مشروع الدستور؟

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في كونه يتناول موضوعًا يرتبط بإحدى القضايا الأساسية في المرحلة الليبية المعاصرة، وهي قضية الهوية الوطنية وعلاقتها ببناء الدولة، كما تبرز أهميته في تحليل مشروع الدستور الليبي من زاوية الهوية، لا من زاوية تنظيم السلطة فقط، بما يساعد على فهم أسباب الجدل حول المشروع، ومدى قدرته على دعم التوافق الوطني، وترسيخ المواطنة، وحماية التنوع، وبناء دولة المؤسسات.

وتتضح الأهمية العلمية للبحث في إثراء الدراسات القانونية والسياسية المتعلقة بالهوية والدستور وبناء الدولة في ليبيا، بينما تتمثل أهميته العملية في إبراز الحاجة إلى معالجة دستورية متوازنة لقضايا الهوية والمواطنة والحقوق الثقافية واللغوية، بما يسهم في دعم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

1. بيان مفهوم الهوية الليبية ومكوناتها الأساسية.
2. توضيح مظاهر أزمة الهوية في ليبيا بعد عام 2011.
3. تحليل معالجة مشروع الدستور الليبي لقضايا الهوية والدين واللغة والمواطنة.
4. بيان أثر إشكالية الهوية في مشروع الدستور على بناء الدولة الليبية.
5. تقديم رؤية أكاديمية حول متطلبات بناء هوية وطنية جامعة في إطار دولة دستورية.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف وتحليل إشكالية الهوية الليبية ومظاهرها، وبيان علاقتها ببناء الدولة، كما يعتمد البحث على منهج تحليل النصوص القانونية والدستورية، من خلال قراءة النصوص ذات الصلة في مشروع الدستور الليبي، وربطها بقضايا الهوية والمواطنة والحقوق والتنوع الثقافي واللغوي، ويُستعان بالمنهج التاريخي في حدود ما يتطلبه الموضوع لتتبع تطور أزمة الهوية الليبية بعد عام 2011.

حدود البحث

1. **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على بحث إشكالية الهوية الليبية في مشروع الدستور الليبي وأثرها على بناء الدولة.
2. **الحدود المكانية:** تتمثل في البيئة والهوية الليبية.
3. **الحدود الزمانية:** تركز الدراسة على المرحلة الممتدة من عام 2011 وما بعدها، مع التركيز على مشروع الدستور الليبي لسنة 2017.
4. **الحدود القانونية والسياسية:** تتناول الدراسة مشروع الدستور الليبي، والمسار الدستوري، وما يرتبط بهما من قضايا الهوية والمواطنة وبناء الدولة.

الدراسات السابقة

1- دراسة الشيباني (2026)، بعنوان: تقييم عملية صياغة الدستور الليبي في ظل التحديات التي تواجه إقراره وتنفيذه
هدفت هذه الدراسة إلى تقييم عملية صياغة الدستور الليبي بعد عام 2011، باعتبارها أحد أهم المسارات السياسية والقانونية في مرحلة التحول الديمقراطي، وذلك من خلال تتبع مراحل إعداد الدستور، بدءًا من تشكيل الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، مرورًا بالخلافات السياسية حول مضمونه، وصولًا إلى العقبات التي حالت دون إقراره وتنفيذه، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وركزت على تحليل العوامل السياسية والاجتماعية والقانونية التي أثرت في المسار الدستوري، مثل الانقسام المؤسسي بين الشرق والغرب، وتعدد مراكز السلطة، وضعف المؤسسات التشريعية، والتدخلات الإقليمية والدولية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن غياب التوافق الوطني، وافتقار العملية الدستورية إلى قاعدة مجتمعية جامعة، يُعدان من أبرز أسباب تعثر إقرار الدستور، كما أكدت أن نجاح المسار الدستوري يتطلب إرادة سياسية حقيقية، وحوارًا وطنيًا

شـــاملًا، ورؤية قانونية متوازنة تعبر عن تطلعات الشـــعب الليبي نحو الاســـتقرار والديمقراطية، وتفيد هذه الدراســـة البحث الحالي في بيان السـياق السـياسـي والقانوني الذي أحاط بمشـروع الدسـتور الليبي، وخاصـة ما يتعلق بتأثير الخلاف حول الهوية ونظام الحكم على إقرار الدستور وتنفيذه [10].

2- دراســـة الورفلي (2026)، بعنوان: تأثير الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة: ليبيا ما بعد 2011 نموذجًا تناولت هذه الدراســة أثر الهوية الوطنية في بناء الدولة الليبية الحديثة بعد عام 2011، وانطلقت من تســاؤل رئيســي يتعلق بمدى تأثير الهوية الوطنية في بناء الدولة الليبية، والسبل اللازمة لتعزيزها بما يسهم في بناء دولة حديثة مستقرة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصـــفي التحليلي، وركزت على إبراز الرؤية المســـتقبلية لبناء الهوية الليبية، ومواجهة الجهوية والقبلية والمناطقية والأيديولوجيات المختلفة، باعتبارها من العوامل التي تضعف الهوية الوطنية.

وتوصـــلت الدراســـة إلى أن غياب الهوية الوطنية الجامعة بعد 2011 كان من أهم أسـباب ضـعف بناء الدولة، وتفاقم الصـــراع القبلي والجهوي، وزيادة التشـــظي والانقســـام، كما أكدت ضـــرورة الدخول في حوار وطني شـــامل بين كل الأطراف والمكونات الليبية للوصـــول إلى مفهوم موحد للهوية الوطنية، يكون أســـاسًـــا لبناء دســـتور يســـاعد على التحول الديمقراطي، وتفيد هذه الدراسـة البحث الحالي في ربط أزمة الهوية الوطنية ببناء الدولة، غير أنها لم تركز بصـورة مباشـرة على تحليل نصوص مشروع الدستور الليبي المتعلقة بالهوية والمواطنة والتنوع الثقافي واللغوي [11].

3- دراسة الكف (2021)، بعنوان: الهوية الليبية: دراسة تحليلية من منظور الجغرافيا السياسية والاجتماعية هدفت هذه الدراسـة إلى تحليل الهوية الليبية من منظور الجغرافيا السـياسـية والاجتماعية، من خلال بيان مكوناتها التاريخية والجغرافية والاجتماعية والثقافية، وعلاقة هذه المكونات بتكوين الشخصية الوطنية الليبية، وركزت الدراسة على أن الهوية الليبية ليست هوية أحادية، بل تتداخل فيها عناصـــر الدين واللغة والتاريخ والجغرافيا والقبيلة والمكان، إلى جانب وجود مكونات ثقافية واجتماعية متعددة داخل المجتمع الليبي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن إشكالية الهوية في ليبيا لا تتمثل في غياب القواسم المشتركة، وإنما في ضعف تحويل هذه القواسم إلى هوية وطنية جامعة، قادرة على استيعاب الهويات الفرعية دون أن تتحول إلى مصدر للصراع أو الانقسام، وتفيد هذه الدراسـة البحث الحالي في بناء الإطار المفاهيمي للهوية الليبية، لكنها لم تتناول مشـروع الدسـتور الليبي بوصـفه أداة قانونية لمعالجة هذه الإشكالية [12].

4- دراســـة الإســـكوا (2021)، بعنوان: نحو هوية وطنية جامعة في ظل دولة العدالة المواطنية تناولت هذه الدراســـة موضـوع الهوية الوطنية الجامعة في ليبيا في إطار دولة المواطنة والعدالة، ضـمن مشـروع الحوار الاجتماعي والاقتصـادي في ليبيا، وركزت الدراســـة على أن المجتمع الليبي يتميز بالتنوع الإثني والقبلي واللغوي، وأن هذا التنوع يمكن أن يكون عنصـر قوة إذا جرى اسـتيعابه داخل هوية وطنية جامعة، لكنه قد يتحول إلى مصـدر للانقسـام إذا ضـعفت الدولة وغابت العدالة والمواطنة.

وقد أكدت الدراسة أن معالجة تحديات المواطنة والهوية تتطلب سياسات إصلاحية وتشريعية ومؤسسية، تقوم على العدالة في توزيع الموارد، والشـفافية، وحماية الحقوق، وتعزيز الثقة بين المواطن والدولة، وتفيد هذه الدراسـة البحث الحالي في توضـيح العلاقة بين الهوية الوطنية والمواطنة والعدالة، وهي عناصـر مركزية في تحليل أثر مشـروع الدسـتور الليبي في بناء الدولة [13].

5- دراسة العلي (2020)، بعنوان: المسودة النهائية لدستور ليبيا: دراسة عيانية هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مشروع الدستور الليبي المعتمد سنة 2017، وبيان أهم ملامحه وتحدياته في ضوء السياق السياسي الليبي بعد 2011، وقد تناولت الدراسة عدة محاور، منها الشرعية، المبادئ الأساسية، نظام الحكم، القطاع الأمني، السلطة القضائية، الهيئات المستقلة، اللامركزية، علاقة الفرد بالدولة، والأحكام الانتقالية.

وتوصلت الدراسة إلى أن مشروع دستور 2017 لا يزال يتمتع بقدر من الشرعية، غير أن عملية التفاوض التي أدت إلى اعتماده تثير عددًا من الإشكالات، من بينها عدم مشاركة بعض القوى السياسية بصورة مباشرة في الصياغة، وضعف وضوح الرؤية الجامعة أو الميثاق الاجتماعي الذي يعالج خصوصية الحالة الليبية، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي بصورة مباشرة؛ لأنها تقدم تحليلًا لمشروع دستور 2017، خاصة فيما يتعلق بمدى قدرته على تأسيس ميثاق اجتماعي وبناء دولة مستقرة (14).

6- دراسة العالم (2020)، بعنوان: إشكالية التأصيل المنهجي والمعرفي لمفهوم الهوية الليبية ناقشت هذه الدراسة إشكالية التأصيل المعرفي لمفهوم الهوية الليبية، من خلال دراسة مفهوم الهوية الليبية وعلاقته بالمفاهيم الأخرى، وتحليل أبعادها ومستوياتها، وبيان مؤسسات تكوينها، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي في تتبع تطور مفهوم الهوية الليبية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن أزمة الهوية في ليبيا لا تكمن فقط في عدم فهم حقيقتها، بل في إنكارها أو توظيفها لمصالح فئوية وجهوية، وأن غياب مفهوم واضح للهوية الليبية أسهم في ظهور ولاءات مناطقية وقبلية وجهوية، أثرت في الاستقرار والتنمية وبناء الدولة، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في تأصيل مفهوم الهوية الليبية ومكوناتها ومستوياتها، لكنها لم تركز على تحليل مشروع الدستور الليبي بوصفه وثيقة قانونية يفترض أن تعالج هذه الإشكالية (15).

7- دراسة عزالدين (2020)، بعنوان: أزمة الهوية وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا تناولت هذه الدراسة أزمة الهوية في ليبيا وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي بعد عام 2011، وانطلقت من تساؤل رئيسي حول مدى تأثير أزمة الهوية في عملية التحول الديمقراطي، واتبعت المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وقد ركزت الدراسة على مفهوم الهوية، وطبيعة التحول الديمقراطي، ومظاهر أزمة الهوية في ليبيا، خاصة القبلية والجهوية والتعدد الإثني وضعف مؤسسات الدولة.

وتوصلت الدراسة إلى أن أزمة الهوية في ليبيا كانت من العوامل الرئيسة التي أثرت سلبًا في عملية التحول الديمقراطي، وأن غلبة الولاءات القبلية والإثنية والجهوية على الولاء الوطني أدت إلى إضعاف التكامل الوطني، وتعميق الانقسام، وإعاقة بناء الدولة المدنية، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في بيان العلاقة بين أزمة الهوية والتحول الديمقراطي، غير أنها لا تتناول مشروع الدستور الليبي بشكل مباشر، وهو ما تحاول الدراسة الحالية التركيز عليه (16).

8- تقرير اللجنة الدولية للحقوقيين (2015)، بعنوان: مسودة الدستور الليبي الجديد: أوجه قصور إجرائية وعيوب موضوعية تناول هذا التقرير مسودة الدستور الليبي من زاوية قانونية وحقوقية، وركز على أوجه القصور الإجرائية والموضوعية في عملية صياغة الدستور، خاصة ما يتعلق بالشمولية والشفافية، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات، وحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، واستقلال القضاء، والمحكمة الدستورية، والعدالة الانتقالية.

وقد أكد التقرير أن عملية صياغة الدستور ينبغي أن تكون شاملة وتشاركية، وأن تحظى بقاعدة واسعة من الدعم المجتمعي، كما أوصى بضرورة تضمين الدستور ضمانات واضحة لعدم التمييز، وحماية حقوق المكونات الثقافية واللغوية، وضمان سمو الدستور، واستقلال القضاء، وحماية حقوق الإنسان، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في الجانب القانوني والحقوقي المرتبط بالهوية والمواطنة وحقوق المكونات، مع ملاحظة أن التقرير تناول مسودة سابقة على مشروع الدستور النهائي لسنة 2017 (17).

التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من عرض الدراسات السابقة أنها تناولت موضوع الهوية الليبية ومشروع الدستور وبناء الدولة من زوايا متعددة، فقد ركزت بعض الدراسات على المسار الدستوري الليبي والتحديات التي حالت دون إقرار مشروع الدستور، مثل

دراسة الشيباني ودراسة العلي، واهتمت دراسات أخرى بتحليل الهوية الوطنية الليبية ومكوناتها وأزمتها، مثل دراسة الكف ودراسة العالم، كما تناولت دراسات أخرى أثر أزمة الهوية في بناء الدولة والتحول الديمقراطي، مثل دراسة الورفلي ودراسة عزالدين، أما تقرير اللجنة الدولية للحقوقيين ودراسة الإسكوا، فقد ركزا على الجوانب الحقوقية والمؤسسية والمواطنية اللازمة لبناء دولة جامعة.

وتتفق هذه الدراسات في أن أزمة الهوية في ليبيا ليست مسألة ثقافية مجردة، بل ترتبط مباشرة بالاستقرار السياسي، وبناء الدولة، والتحول الديمقراطي، والمواطنة، وسيادة القانون، كما تتفق على أن غياب التوافق الوطني وتنامي الولاءات الفرعية القبلية والجهوية والإثنية كان له أثر واضح في تعثر بناء الدولة بعد عام 2011.

ومع ذلك، فإن أغلب هذه الدراسات عالجت الموضوع بصورة جزئية؛ فبعضها تناول الهوية دون ربطها بالنص الدستوري، وبعضها تناول مشروع الدستور دون التركيز الكافي على إشكالية الهوية، وبعضها ركز على التحول الديمقراطي أو الاستقرار السياسي دون تحليل النصوص الدستورية المتعلقة بالدين واللغة والمواطنة والحقوق الثقافية واللغوية، ومن ثم، فإن الدراسة الحالية تنطلق من هذه الجهود السابقة، لكنها تسعى إلى الجمع بين البعد المفاهيمي للهوية، والبعد القانوني الدستوري، والبعد السياسي المتصل ببناء الدولة.

الفجوة البحثية

تتمثل الفجوة البحثية في أن الدراسات السابقة، رغم أهميتها، لم تتناول بصورة مباشرة ومركزة إشكالية الهوية الليبية داخل مشروع الدستور الليبي وأثر هذه الإشكالية في بناء الدولة، فقد ركزت بعض الدراسات على الهوية الوطنية باعتبارها أزمة اجتماعية وسياسية، بينما ركزت دراسات أخرى على المسار الدستوري أو على مشروع الدستور من حيث الشرعية ونظام الحكم والحقوق، دون تحليل كافٍ لكيفية معالجة مشروع الدستور لعناصر الهوية الليبية، مثل الدين، واللغة، والمواطنة، والمساواة، وعدم التمييز، والحقوق الثقافية واللغوية للمكونات الليبية.

كما أن بعض الدراسات تناولت أثر أزمة الهوية في التحول الديمقراطي أو الاستقرار السياسي، لكنها لم تربط ذلك بصورة واضحة بمدى كفاية النصوص الدستورية في بناء هوية وطنية جامعة، ومن هنا، تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل إشكالية الهوية الليبية في مشروع الدستور الليبي، وبيان أثرها في بناء الدولة، وذلك بالجمع بين التحليل القانوني للنصوص الدستورية والتحليل السياسي والاجتماعي لأزمة الهوية وبناء الدولة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بعدة جوانب، من أهمها:

1. أنها تركز بصورة مباشرة على إشكالية الهوية الليبية في مشروع الدستور الليبي، وليس على الهوية أو الدستور كلٌ على حدة.
2. أنها تجمع بين التحليل القانوني الدستوري والتحليل السياسي والاجتماعي، بما يسمح بفهم العلاقة بين النص الدستوري وأزمة بناء الدولة.
3. أنها تربط بين نصوص الهوية في مشروع الدستور، مثل الدين واللغة والمواطنة والحقوق الثقافية واللغوية، وبين أثرها في بناء دولة المواطنة والمؤسسات.
4. أنها لا تكتفي ببيان أزمة الهوية، بل تبحث في مدى قدرة مشروع الدستور على تحويل التنوع الليبي إلى أساس للتوافق الوطني بدلًا من أن يكون مصدرًا للانقسام.
5. أنها تستفيد من الدراسات القانونية والحقوقية والسياسية السابقة، لكنها تعيد توظيفها في إطار بحثي واحد يربط بين الهوية، والدستور، وبناء الدولة الليبية الحديثة.

تقسيمات البحث

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للهوية الليبية وبناء الدولة

المبحث الثاني: معالجة مشروع الدستور الليبي لإشكالية الهوية

المبحث الثالث: أثر إشكالية الهوية في مشروع الدستور على بناء الدولة الليبية

الخاتمة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للهوية الليبية وبناء الدولة

تُعد الهوية الوطنية من المفاهيم المركزية في دراسة الدولة الحديثة؛ لأنها تمثل الرابطة المعنوية التي تجمع أفراد المجتمع داخل كيان سياسي واحد، وتمنحهم شعورًا مشتركًا بالانتماء والمصير، ولا يمكن الحديث عن بناء دولة مستقرة دون وجود هوية وطنية جامعة، قادرة على استيعاب التنوع الاجتماعي والثقافي واللغوي، وتحويله إلى عنصر قوة بدل أن يكون مصدرًا للانقسام، وبالنسبة للحالة الليبية، تزداد أهمية هذا الموضوع بسبب ما شهدته البلاد بعد عام 2011 من تحولات سياسية واجتماعية عميقة، كشفت عن حضور الهويات القبلية والجهوية والإثنية، وأظهرت الحاجة إلى إعادة تأسيس مفهوم الهوية الوطنية على قاعدة المواطنة وسيادة القانون.

وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا المبحث مفهوم الهوية الليبية ومكوناتها، ثم يوضح مظاهر أزمة الهوية وأثرها على بناء الدولة، تمهيدًا للانتقال بعد ذلك إلى تحليل كيفية معالجة مشروع الدستور الليبي لهذه الإشكالية.

المطلب الأول: مفهوم الهوية الليبية ومكوناتها

لا يمكن دراسة إشكالية الهوية الليبية في مشروع الدستور دون الوقوف أولًا على معنى الهوية الوطنية، ومكونات الهوية الليبية، ومستوياتها داخل المجتمع، فالمشكلة لا تتعلق بمجرد اختلافات ثقافية أو لغوية، وإنما ترتبط بطبيعة الانتماء إلى الدولة، ومدى قدرة المجتمع على تحويل عناصره المشتركة إلى هوية وطنية جامعة تتجاوز الولاءات الضيقة.

أولًا: تعريف الهوية الوطنية والهوية الليبية

يُعد مفهوم الهوية من المفاهيم المركبة التي تتداخل فيها الأبعاد النفسية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فهو لا يقتصر على مجرد انتماء فردي أو جماعي، بل يعبر عن مجموعة الخصائص والقيم والرموز التي تمنح الفرد أو الجماعة تميزًا وخصوصية عن غيرها، فالهوية، في معناها العام، هي الوعي بالذات، والإحساس بالانتماء إلى جماعة معينة، والارتباط بمنظومة من القيم والتاريخ واللغة والثقافة والعادات التي تمنح هذه الجماعة طابعها الخاص [18].

وتتجاوز الهوية الوطنية هذا المعنى العام إلى مستوى أوسع؛ إذ ترتبط بالدولة والوطن والمواطنة، وتعبر عن شعور الأفراد بالانتماء إلى كيان سياسي واحد، يضمهم في إطار قانوني ومؤسسي مشترك، وبذلك، فإن الهوية الوطنية لا تُلغِي الانتماءات الاجتماعية أو الثقافية الفرعية، لكنها تجعلها مندرجة في إطار وطني عام، بحيث يكون الولاء للدولة مقدمًا على الولاءات القبلية أو الجهوية أو الفئوية [19].

أما الهوية الليبية، فهي نتاج تاريخي واجتماعي وثقافي تشكل عبر مراحل طويلة، وتداخلت في تكوينه عناصر متعددة، منها الدين الإسلامي، واللغة العربية، والتاريخ المشترك، والجغرافيا، والعادات والتقاليد، والانتماءات القبلية والمناطقية، إلى جانب وجود مكونات ثقافية ولغوية مثل الأمازيغ والطوارق والتبو، ولذلك، فإن الهوية الليبية لا يمكن اختزالها في عنصر واحد، ولا يجوز حصرها في قبيلة أو جهة أو مكون بعينه، بل هي هوية وطنية جامعة تستوعب كل مكونات المجتمع الليبي داخل وطن واحد [20].

ويؤكد بعض الباحثين أن أزمة الهوية الليبية لا تعود إلى غياب القواسم المشتركة بين الليبيين، بل إلى ضعف تحويل هذه القواسم إلى مشروع وطني جامع، وإلى بروز هويات فرعية قبلية وجهوية وإثنية نافست الهوية الوطنية، خاصة بعد عام 2011، مع ضعف مؤسسات الدولة وتراجع قدرتها على ضبط المجال السياسي والاجتماعي [21].

ومما سبق يتضح أن الهوية الليبية ليست مفهومًا مغلقًا أو جامدًا، وإنما هي بناء وطني متجدد، يقوم على التفاعل بين عناصر التاريخ والدين واللغة والثقافة والمواطنة، حيث أن قوة الهوية الليبية لا تتحقق بإلغاء التنوع، وإنما بدمجه في إطار وطني واحد يجعل الانتماء إلى ليبيا هو الأساس الجامع لكل الليبيين.

ثانيًا: مكونات الهوية الليبية

تقوم الهوية الليبية على مجموعة من المكونات المتداخلة، ويأتي في مقدمتها البعد الديني، إذ يمثل الإسلام عنصرًا مركزيًا في تشكيل الشخصية الليبية، لا سيما أن غالبية المجتمع الليبي تدين بالإسلام، وقد كان الدين عاملًا مهمًا في توحيد المجتمع، وتشكيل منظومة القيم والعادات والتقاليد، وقد ارتبط الإسلام في ليبيا تاريخيًا باللغة العربية وبالمذهب المالكي، وأسهم في تكوين رابطة ثقافية واجتماعية واسعة بين مختلف المناطق الليبية [22].

وتُعد اللغة العربية من المكونات الأساسية للهوية الليبية بحكم انتشارها الواسع وارتباطها بالتاريخ والثقافة والتعليم والإدارة والحياة العامة، ومع ذلك، فإن الاعتراف بمكانة اللغة العربية لا ينبغي أن يؤدي إلى تجاهل اللغات والثقافات الأخرى الموجودة داخل المجتمع الليبي، مثل الأمازيغية والتارقية والتباوية؛ لأن هذه اللغات تمثل جزءًا من التعدد الثقافي الليبي، ولا يتعارض الاعتراف بها مع وحدة الدولة، متى جرى تنظيمها في إطار المواطنة والهوية الوطنية الجامعة [23].

كما يمثل التاريخ المشترك أحد المكونات المهمة للهوية الليبية، فقد ساهمت التجربة التاريخية، وخاصة مقاومة الاستعمار الإيطالي، ثم إعلان الاستقلال في 24 ديسمبر 1951، في تكوين شعور وطني عام لدى الليبيين، غير أن هذا الشعور لم يتحول دائمًا إلى مشروع سياسي ومؤسسي مستقر، بسبب ضعف الدولة الحديثة، وتفاوت حضور الانتماء الوطني أمام الانتماءات المحلية والقبلية والمناطقية [24].

ويُضاف إلى ذلك البعد الجغرافي حيث أسهم موقع ليبيا بين المشرق والمغرب وأفريقيا والبحر المتوسط في تشكيل شخصية جغرافية وسياسية خاصة، جعلت الهوية الليبية تتأثر بدوائر عربية وإسلامية وأفريقية ومتوسطية، وهذا التنوع الجغرافي لا يعني تعددًا متصادمًا في الهوية، بل يمكن أن يكون مصدرًا لثراء الشخصية الوطنية إذا أحسن توظيفه داخل مشروع الدولة [25].

أما المكون الاجتماعي فيظهر من خلال البنية القبلية والمناطقية التي ظلت حاضرة في المجتمع الليبي، ولعبت أدوارًا اجتماعية وسياسية مختلفة عبر التاريخ، ورغم أن القبيلة يمكن أن تكون إطارًا للتكافل الاجتماعي، فإن توظيفها سياسيًا على حساب الدولة يؤدي إلى إضعاف الهوية الوطنية، ويجعل الولاء للقبيلة أو الجهة منافسًا للولاء للوطن [26].

ومن خلال ما تقدم يتضح أن الهوية الليبية تقوم على مكونات متعددة، بعضها جامع كالدين واللغة والتاريخ والجغرافيا، وبعضها فرعي كالقبيلة والجهة والانتماء الثقافي الخاص، ويرى الباحث أن التحدي الحقيقي لا يكمن في تعدد هذه المكونات، بل في كيفية ترتيبها داخل مشروع وطني يجعل المواطنة أساس العلاقة بين الفرد والدولة.

ثالثًا: مستويات الهوية في المجتمع الليبي

تتعدد مستويات الهوية في المجتمع الليبي، وتبدأ من الهوية الوطنية باعتبارها الإطار الأوسع الذي يفترض أن يجمع كل المواطنين، مرورًا بالهويات المحلية والقبلية والجهوية والثقافية، وصولًا إلى بعض الانتماءات ذات الطبيعة فوق الوطنية، مثل الانتماء القومي أو الديني أو الأيديولوجي، وتكمن أهمية التمييز بين هذه المستويات في أن الهوية الوطنية لا تلغي غيرها، لكنها يجب أن تكون المرجعية العليا التي تنتظم تحتها بقية الانتماءات [27].

فالهوية الوطنية تعبر عن الانتماء إلى ليبيا كوطن ودولة، وتقوم على وحدة الشعب والإقليم والمصير السياسي المشترك، وهذه الهوية هي التي تمنح الدولة شرعيتها الاجتماعية، وتساعدها على تحقيق الاستقرار وبناء المؤسسات، وكلما ضعفت الهوية الوطنية، زادت فرص صعود الهويات الفرعية، وظهر الانقسام بين المدن والقبائل والجهات والمكونات الثقافية [28].

أما الهوية القبلية فهي من أكثر مستويات الهوية حضورًا في المجتمع الليبي، بحكم البنية الاجتماعية والتاريخية للمجتمع، وقد لعبت القبيلة أدوارًا متباينة؛ فهي من جهة قد تكون عامل تضامن اجتماعي، لكنها من جهة أخرى قد تتحول إلى أداة للصراع السياسي وتقاسم النفوذ والثروة، خاصة عندما تضعف الدولة أو تغيب العدالة في توزيع السلطة والموارد [29].

وتظهر الهوية الجهوية أو المناطقية عندما يتغلب الانتماء إلى منطقة أو إقليم معين على الانتماء الوطني العام، وقد برز هذا المستوى بوضوح بعد عام 2011، من خلال الخلافات حول توزيع السلطة والثروة، والحديث عن المركزية واللامركزية والفيدرالية، وتمثيل الأقاليم التاريخية، وهي قضايا ترتبط مباشرة ببناء الدولة وبمشروع الدستور [30].

أما الهوية الإثنية أو الثقافية فتتعلق بالمكونات التي تمتلك خصوصيات لغوية وثقافية، مثل الأمازيغ والطوارق والتبو، وهذه الخصوصيات لا تمثل خطرًا على الهوية الوطنية في ذاتها، بل تصبح مصدر توتر عندما تشعر هذه المكونات بالتهميش أو عدم الاعتراف أو ضعف المشاركة في صناعة القرار، ومن ثم، فإن الاعتراف العادل بهذه المكونات داخل الإطار الوطني يُعد شرطًا لتعزيز الوحدة لا تهديدًا لها [31].

ومن جماع ما سبق، يتضح أن المجتمع الليبي لا يعاني من وجود مستويات متعددة للهوية، وإنما من ضعف التوازن بينها، ومن غياب إطار وطني ومؤسسي قادر على جعل الهوية الوطنية هي المظلة الجامعة، ويرى الباحث أن نجاح مشروع الدولة في ليبيا يتوقف على قدرة النظام الدستوري والسياسي على تحويل هذه المستويات من عوامل تنازع إلى عناصر اندماج وطني.

المطلب الثاني: أزمة الهوية وأثرها على بناء الدولة

بعد بيان مفهوم الهوية الليبية ومكوناتها، يصبح من الضروري الانتقال إلى دراسة أزمة الهوية وأثرها على بناء الدولة، فالأزمة لا تظهر لمجرد وجود تنوع داخل المجتمع، وإنما تظهر عندما تفشل الدولة في إدارة هذا التنوع، أو عندما تتحول الانتماءات الفرعية إلى بديل عن الانتماء الوطني، فتضعف المواطنة، وتتراجع الثقة في المؤسسات، ويتحول الصراع على السلطة إلى صراع بين قبائل وجهات ومكونات.

أولًا: مظاهر أزمة الهوية بعد عام 2011

برزت أزمة الهوية في ليبيا بصورة واضحة بعد عام 2011، نتيجة سقوط النظام السابق، وضعف مؤسسات الدولة، وانتشار السلاح، وتعدد مراكز السلطة، وتنامي الولاءات القبلية والجهوية والإثنية، وقد أدى ذلك إلى تراجع الشعور بالانتماء الوطني الجامع، وظهور انقسامات سياسية واجتماعية عميقة انعكست على عملية بناء الدولة والتحول الديمقراطي [32].

ومن أبرز مظاهر هذه الأزمة تصاعد الولاء القبلي على حساب الولاء الوطني، إذ أصبح الانتماء إلى القبيلة أو المدينة أو الجهة في بعض الحالات أكثر تأثيرًا في السلوك السياسي من الانتماء إلى الدولة، وقد ترتب على ذلك أن بعض الصراعات السياسية أخذت شكلًا قبليًا أو مناطقيًا، وأصبحت مطالب التمثيل وتقاسم السلطة والثروة تُطرح أحيانًا من منطلقات محلية وضيقة، لا من منطلق وطني عام [33].

كما ظهرت أزمة الهوية في صورة صراعات إثنية وثقافية، خاصة في بعض مناطق الجنوب والغرب، حيث برزت قضايا تتعلق بالاعتراف الثقافي واللغوي، والتمثيل السياسي، والعدالة في توزيع الموارد، وقد أدى ضعف الدولة إلى لجوء بعض الجماعات إلى هوياتها الفرعية طلبًا للحماية والأمان، بدل الاعتماد على مؤسسات الدولة، وهو ما عمق أزمة الثقة بين المواطن والدولة [34].

ومن مظاهر الأزمة أيضًا ضعف التنشئة الوطنية الجامعة سواء في التعليم أو الإعلام أو الخطاب السياسي، إذ لم تنجح السياسات السابقة واللاحقة في ترسيخ معنى المواطنة بوصفها رابطة قانونية وسياسية تتجاوز القبيلة والجهة والانتماء الضيق، ونتيجة لذلك، وجدت الدولة نفسها أمام مجتمع تتجاذبه هويات متعددة، في حين بقيت الهوية الوطنية غير قادرة على فرض حضورها كإطار جامع [35].

ومما سبق يتضح أن أزمة الهوية في ليبيا بعد عام 2011 لم تكن أزمة نظرية، بل ظهرت في الواقع السياسي والاجتماعي من خلال الانقسام، وضعف الثقة، وتغليب الولاءات الفرعية، ويرى الباحث أن أخطر ما في هذه الأزمة أنها لا تؤثر في المجتمع فقط، بل تمتد إلى مؤسسات الدولة وتمنعها من أداء وظائفها على أساس وطني محايد.

ثانيًا: علاقة الهوية بالمواطنة وسيادة القانون

ترتبط الهوية الوطنية ارتباطًا وثيقًا بمفهوم المواطنة؛ فكلما ترسخت المواطنة المتساوية، تعززت الهوية الوطنية، وكلما ضعفت المواطنة، عادت الهويات الفرعية لتكون مصدرًا للحماية والانتماء، والمواطنة تعني أن يكون الانتماء إلى الدولة هو أساس الحقوق والواجبات، دون تمييز بسبب القبيلة أو الجهة أو اللغة أو الثقافة أو الجنس أو الانتماء السياسي [36].

وتقوم دولة المواطنة على مجموعة من القواعد الأساسية، أهمها المساواة أمام القانون، وضمان الحقوق والحريات، وعدالة توزيع الموارد والفرص، ومشاركة المواطنين في الحياة العامة، فإذا شعر المواطن بأن الدولة لا توفر له العدالة أو الحماية أو تكافؤ الفرص، فإنه قد يلجأ إلى جماعته القبلية أو الجهوية أو الثقافية، باعتبارها مصدرًا بديلًا للأمان والاعتراف [37].

ومن ثم فإن بناء الهوية الوطنية لا يتحقق بالشعارات أو النصوص العامة وحدها، بل يحتاج إلى سيادة قانون فعلية، تجعل جميع الأفراد والمكونات خاضعين للقواعد نفسها، ومتمتعين بالحقوق نفسها، ومشاركين في الواجبات نفسها، فالقانون عندما يطبق على الجميع بعدالة يصبح أداة لدمج المجتمع، أما إذا جرى توظيفه بصورة انتقائية، فإنه يتحول إلى سبب إضافي لفقدان الثقة في الدولة [38].

كما أن حماية التنوع الثقافي واللغوي تدخل ضمن مفهوم المواطنة الحديثة؛ لأن الاعتراف بالمكونات المختلفة لا يتعارض مع وحدة الدولة، بل يعززها إذا ارتبط بالمساواة وعدم التمييز، فالدولة التي تعترف بتنوعها وتديره بالقانون تكون أكثر قدرة على بناء هوية وطنية جامعة، مقارنة بالدولة التي تتجاهل هذا التنوع أو تتعامل معه بوصفه تهديدًا [39].

ومما سبق يتضح أن الهوية الوطنية لا تنفصل عن المواطنة وسيادة القانون، ويرى الباحث أن أي مشروع لبناء الدولة الليبية لا بد أن يجعل المواطنة أساسًا للانتماء، والقانون أساسًا للعلاقة بين الدولة ومواطنيها؛ لأن غياب المواطنة المتساوية يعني عمليًا استمرار البحث عن الحماية داخل القبيلة أو الجهة أو المكون الخاص.

ثالثًا: أثر أزمة الهوية في الاستقرار والتحول الديمقراطي

أثرت أزمة الهوية الوطنية في ليبيا بصورة مباشرة في الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي بعد عام 2011، فالتحول الديمقراطي لا يقوم فقط على إجراء الانتخابات أو تشكيل المؤسسات، بل يحتاج إلى حد أدنى من التوافق الوطني حول هوية الدولة وقواعد المشاركة السياسية، وعندما تغيب الهوية الوطنية الجامعة، تتحول الديمقراطية إلى ساحة لتنافس الهويات الفرعية، بدل أن تكون آلية سلمية لتداول السلطة[40].

وقد أظهرت التجربة الليبية أن ضعف الهوية الوطنية ساهم في تعثر بناء المؤسسات؛ لأن كثيرًا من الصراعات التي يفترض أن تكون سياسية أو قانونية أخذت طابعًا قبليًا أو جهويًا أو إثنيًا، وبدل أن تكون الدولة هي المرجعية العليا، ظهرت مراكز نفوذ متعددة تستند إلى السلاح أو القبيلة أو الجهة أو الانتماء المحلي، الأمر الذي أضعف قدرة الدولة على احتكار القوة وفرض القانون [41].

كما أثرت أزمة الهوية في مسار المصالحة الوطنية؛ لأن المصالحة لا تنجح في ظل غياب تصور مشترك للوطن والدولة، فإذا ظلت كل جماعة تنظر إلى نفسها من خلال مظالمها الخاصة أو مصالحها الضيقة، دون إطار وطني جامع، فإن فرص بناء الثقة تبقى محدودة، ويظل المجتمع قابلًا لإعادة إنتاج الصراع عند كل أزمة سياسية أو أمنية [42].

وتنعكس أزمة الهوية كذلك على مشروع الدستور؛ لأن الدستور يفترض أن يكون وثيقة جامعة تنقل المجتمع من الانقسام إلى التوافق، ومن الولاءات الفرعية إلى المواطنة، أما إذا ظل الخلاف قائمًا حول هوية الدولة ولغتها ومكوناتها ومصدر تشريعها ونظام حكمها، فإن الدستور قد يتحول من أداة لبناء الدولة إلى موضوع خلاف جديد بين مكوناتها [43].

حيث يتضح يتبين أن أزمة الهوية ليست عاملًا هامشيًا في الحالة الليبية، بل هي من العوامل المؤثرة في الاستقرار والتحول الديمقراطي وبناء الدولة، ويرى الباحث أن معالجة هذه الأزمة دستوريًا وسياسيًا واجتماعيًا تمثل شرطًا ضروريًا لتأسيس دولة ليبية مستقرة، تقوم على المواطنة والتوافق وسيادة القانون.

خلص هذا المبحث إلى أن الهوية الليبية تتكون من عناصر متعددة، تشمل الدين واللغة والتاريخ والجغرافيا والثقافة والبنية الاجتماعية، إلى جانب التنوع الإثني واللغوي والثقافي، كما تبين أن المشكلة لا تكمن في هذا التعدد ذاته، بل في ضعف القدرة على تحويله إلى هوية وطنية جامعة، وفي تغلب بعض الولاءات الفرعية على الانتماء الوطني، خاصة بعد عام 2011.

كما أوضح المبحث أن أزمة الهوية أثرت بصورة مباشرة في بناء الدولة الليبية، من خلال إضعاف المواطنة، وتعميق الانقسام السياسي والاجتماعي، وعرقلة التحول الديمقراطي، وإضعاف الثقة في مؤسسات الدولة، ومن ثم، فإن بناء الدولة الليبية لا يمكن أن يتحقق بمجرد إنشاء مؤسسات شكلية، بل يحتاج إلى ترسيخ هوية وطنية جامعة، تقوم على المواطنة، والمساواة، والاعتراف بالتنوع، وسيادة القانون.

ويرى الباحث أن هذا التأسيس المفاهيمي ضروري قبل الانتقال إلى تحليل مشروع الدستور الليبي؛ لأن الدستور هو الأداة التي يفترض أن تحول الهوية الوطنية من فكرة عامة إلى نصوص وضمانات ومؤسسات قادرة على بناء الدولة.

المبحث الثاني: معالجة مشروع الدستور الليبي لإشكالية الهوية

بعد أن تناول المبحث الأول مفهوم الهوية الليبية ومكوناتها وأثر أزمتها في بناء الدولة، يقتضي البحث الانتقال إلى دراسة كيفية تعامل مشروع الدستور الليبي مع هذه الإشكالية، فالدستور في المجتمعات الخارجة من أزمات سياسية واجتماعية لا يكون مجرد وثيقة لتنظيم السلطات، بل يصبح محاولة لإعادة بناء التوافق الوطني، وتحديد مقومات الدولة، وضبط العلاقة بين الهوية والمواطنة والحقوق والمؤسسات.

ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث المسار الدستوري الليبي بعد عام 2011، ثم يحلل النصوص المرتبطة بالهوية في مشروع الدستور الليبي، خاصة ما يتعلق بالدين واللغة ومصدر التشريع، والمواطنة والمساواة وعدم التمييز، والحقوق الثقافية واللغوية وحماية التنوع.

المطلب الأول: المسار الدستوري الليبي بعد عام 2011

لا يمكن فهم معالجة مشروع الدستور الليبي لإشكالية الهوية دون الوقوف على المسار الذي أنتج هذا المشروع، فالوثيقة الدستورية لا تنفصل عن البيئة السياسية والاجتماعية التي تُصاغ فيها، كما أن مدى قبولها يرتبط بدرجة المشاركة

والتوافق والثقة بين الأطراف المختلفة، ومن ثم، فإن دراسة المسار الدستوري تعد مدخلًا لازمًا لفهم أسباب استمرار الجدل حول المشروع، خاصة في القضايا المتصلة بالهوية ونظام الحكم والحقوق.

أولًا: من الإعلان الدستوري إلى الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور

دخلت ليبيا بعد عام 2011 مرحلة انتقالية اتسمت بالحاجة إلى بناء إطار دستوري جديد يحل محل الشرعية السابقة، ويؤسس لنظام سياسي جديد يقوم على سيادة القانون والفصل بين السلطات وضمان الحقوق والحريات، وقد مثّل الإعلان الدستوري المؤقت أحد أهم أدوات تنظيم المرحلة الانتقالية، إذ مهد الطريق لإنشاء هيئة تأسيسية تتولى إعداد مشروع دستور دائم للبلاد [44].

وقد اتجه المسار الدستوري الليبي إلى الجمع بين أسلوبين من أساليب وضع الدساتير، هما انتخاب هيئة تأسيسية تتولى إعداد مشروع الدستور، ثم عرض المشروع على الشعب للاستفتاء عليه، وهذا يعني أن مشاركة الشعب لا تقف عند انتخاب الهيئة، بل تمتد إلى إقرار النص النهائي من خلال الاستفتاء الدستوري، وهو ما يعكس رغبة في منح الدستور قدرًا أوسع من الشرعية الشعبية [45].

وانتُخبت الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور سنة 2014، وبدأت عملها في ظروف سياسية وأمنية معقدة، حيث كانت البلاد تعاني من ضعف المؤسسات، وتعدد مراكز السلطة، واتساع الخلافات السياسية والمناطقية، وقد شكّلت الهيئة لجانًا نوعية لصياغة أبواب مختلفة من الدستور، من بينها شكل الدولة، ونظام الحكم، والحقوق والحريات، والسلطة القضائية، والمحكمة الدستورية، وهي موضوعات تمس مباشرة بناء الدولة وتنظيم الهوية القانونية والسياسية لها [46].

غير أن عملية صياغة الدستور واجهت منذ بدايتها تحديات متعددة، منها ما يتعلق بتمثيل بعض المكونات الثقافية واللغوية، ومنها ما يرتبط بالأوضاع الأمنية التي حدّت من قدرة أعضاء الهيئة على التنقل وإجراء مشاورات واسعة في مختلف المناطق، ومنها ما يعود إلى الانقسام السياسي والمؤسسي الذي أثر في الدعم المادي واللوجستي والسياسي للعملية الدستورية [47].

ومما سبق يتضح أن المسار الدستوري الليبي لم يبدأ في ظروف طبيعية، بل نشأ في مرحلة انتقالية مضطربة، وهو ما انعكس على مضمون مشروع الدستور ومدى قبوله، ويرى الباحث أن ضعف التوافق في مرحلة الصياغة كان من العوامل التي جعلت قضايا الهوية محل خلاف مستمر، بدل أن تتحول إلى نقطة التقاء بين مكونات المجتمع الليبي.

ثانيًا: طبيعة عملية الصياغة وتحدياتها السياسية والاجتماعية

تتطلب عملية صياغة الدساتير الحديثة خاصة في الدول الخارجة من النزاعات أو التحولات السياسية الكبرى، قدرًا واسعًا من المشاركة والحوار المجتمعي، فالدستور لا يكتسب قوته من النص وحده، بل من شعور المواطنين والمكونات المختلفة بأنهم شاركوا في صياغته، وأنه يعبر عنهم ولا يفرض عليهم من جهة سياسية أو اجتماعية معينة [48].

وفي الحالة الليبية، بذلت الهيئة التأسيسية جهودًا في إجراء بعض اللقاءات والمشاورات، إلا أن عدداً من التقارير القانونية والحقوقية أشار إلى أن هذه الجهود لم تكن كافية لتحقيق المشاركة الواسعة، خاصة فيما يتعلق بالمجتمع المدني والنساء والمكونات الثقافية واللغوية، وقد أدى ذلك إلى بقاء بعض المكونات تشعر بأن مشاركتها في العملية الدستورية لم تكن بالقدر الكافي، وهو ما انعكس على درجة الثقة في المشروع [49].

وتزداد أهمية المشاركة المجتمعية في الدستور الليبي بسبب طبيعة القضايا المطروحة فيه؛ فهي لا تتعلق فقط بتوزيع السلطات، بل تشمل قضايا الهوية، والدين، واللغة، وحقوق المكونات، ونظام الحكم، وتوزيع الثروة، واللامركزية، وهذه القضايا لا يمكن حسمها بمجرد الصياغة القانونية، بل تحتاج إلى توافق سياسي واجتماعي يسبق النص أو يرافقه [50].

وقد اتسم الواقع الليبي بعد عام 2011 بدرجة عالية من التعقيد، نتيجة التعددية السياسية والقبلية، والانقسام المؤسسي بين الشرق والغرب، وتداخل المصالح الإقليمية والدولية، وهو ما انعكس سلبًا على مسار صياغة الدستور، وعلى الرغم من أن الهيئة التأسيسية أنجزت مشروعها النهائي عام 2017، فإن الخلافات حول بعض القضايا الجوهرية، مثل نظام الحكم، وتقسيم الثروة والسلطة، والهوية الوطنية، وموقع الشريعة الإسلامية، حالت دون إقراره حتى الآن [51].

ويتبين من ذلك أن عملية الصياغة الدستورية في ليبيا لم تكن عملية فنية بحتة، وإنما كانت عملية سياسية واجتماعية عكست تناقضات المرحلة الانتقالية، ويرى الباحث أن أزمة الهوية داخل مشروع الدستور لم تكن ناتجة عن النصوص فقط، بل عن ضعف المناخ التوافقي الذي صيغت فيه هذه النصوص.

ثالثًا: مشروع دستور 2017 بين الشرعية والتعثر

اعتمدت الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور الليبي مشروع الدستور في 29 يوليو 2017، بموافقة أكثر من ثلثي أعضائها، وهو ما منح المشروع قدرًا مهمًا من الشرعية الإجرائية، وقد اعتُبر هذا الاعتماد في حينه خطوة مهمة نحو إنهاء المرحلة الانتقالية، والانتقال إلى بناء مؤسسات دائمة على أساس دستوري واضح [52].

حيث فإن اعتماد المشروع لم يؤدِّ إلى دخوله حيز النفاذ، إذ لم يُطرح للاستفتاء الشعبي حتى الآن، واستمرت البلاد في حالة انقسام سياسي ومؤسسي، وقد لاحظ زيد العلي أن مشروع دستور 2017 لا يزال يتمتع بقدر من الشرعية، غير أن عملية التفاوض التي أدت إلى اعتماده تثير بعض الإشكالات؛ لأن عددًا من القوى السياسية الرئيسة لم تشارك بصورة مباشرة في عملية التفاوض والصياغة، مما يجعل موقفها من المشروع ودعمها لتنفيذه محل تساؤل [53].

كما أشار التحليل ذاته إلى أن مشروع دستور 2017 لا يؤسس بوضوح لرؤية جامعة أو ميثاق اجتماعي خاص بالحالة الليبية، وأن باب المبادئ الأساسية يتضمن في جانب كبير منه قواعد عامة موجودة في كثير من الدساتير، بينما لا يعالج بصورة كافية خصوصية الوضع الليبي، وهذه الملاحظة مهمة في موضوع الهوية؛ لأن الدستور في ليبيا كان مطالبًا بإنتاج صياغة توافقية تعالج الانقسام وتؤسس لهوية وطنية جامعة، لا مجرد تكرار مبادئ عامة [54].

وقد أدى تعثر إقرار مشروع الدستور إلى استمرار الفراغ الدستوري النسبي، وبقاء المرحلة الانتقالية مفتوحة، مما أضعف قدرة الدولة على بناء مؤسسات مستقرة، وأبقى الجدل حول الهوية ونظام الحكم وتوزيع السلطة والثروة دون حسم نهائي، وبذلك أصبح المشروع، رغم أهميته، معلقًا بين الشرعية الإجرائية التي اكتسبها من الهيئة التأسيسية، والتعثر السياسي والاجتماعي الذي حال دون تحوله إلى دستور نافذ [55].

ومن خلال ما سبق، يتضح أن مشروع دستور 2017 يمثل محاولة مهمة لبناء عقد دستوري جديد، لكنه لم يتحول بعد إلى قاعدة فعلية لبناء الدولة، ويرى الباحث أن السبب في ذلك لا يرجع إلى النصوص وحدها، بل إلى ضعف التوافق السياسي والاجتماعي حول القضايا المؤسسة للدولة، وفي مقدمتها الهوية الوطنية ونظام الحكم وضمانات المشاركة.

المطلب الثاني: نصوص الهوية في مشروع الدستور الليبي

تُعد نصوص الهوية من أكثر النصوص حساسية في الدساتير؛ لأنها تحدد مقومات الدولة، وتجيب عن سؤال الانتماء، وتضع الأساس الذي تقوم عليه علاقة المواطن بالدولة، وفي مشروع الدستور الليبي، تظهر الهوية من خلال عدة نصوص ومجالات، منها الدين واللغة ومصدر التشريع، والمواطنة والمساواة وعدم التمييز، والحقوق الثقافية واللغوية، وتمثيل المكونات، وحماية الموروث الثقافي، ولذلك فإن تحليل هذه النصوص يكشف مدى قدرة المشروع على الجمع بين وحدة الدولة واحترام التنوع.

أولًا: الدين واللغة ومصدر التشريع

تُعد العلاقة بين الدين والدولة من أهم القضايا التي تناولها مشروع الدستور الليبي، فقد نص المشروع على أن الإسلام دين الدولة، وأن الشريعة الإسلامية مصدر التشريع، وتمثل هذه الصياغة امتدادًا لحضور الإسلام في الهوية الليبية، باعتباره مكونًا دينيًا وثقافيًا واجتماعيًا راسخًا في المجتمع الليبي (56).

غير أن أهمية هذا النص لا تنفي ما يثيره من إشكالات قانونية تتعلق بترتيب القواعد داخل النظام الدستوري، فقد انتقدت اللجنة الدولية للحقوقيين صياغة المادة المتعلقة بمصدر التشريع في مسودة سابقة، ورأت أن وضع الشريعة في مركز قد يبدو أعلى من الدستور يمكن أن يثير غموضًا حول مبدأ سمو الدستور، ولذلك أوصت بضرورة ترسيخ سمو الدستور بصورة واضحة لا تترك مجالًا للتعارض بين مصادر الشرعية القانونية (57).

أما اللغة، فقد احتلت موقعًا مركزيًا في إشكالية الهوية الليبية، إذ ترتبط اللغة العربية بوحدة الدولة وبالوظائف الرسمية والتعليمية والإدارية، غير أن المجتمع الليبي يضم لغات وثقافات أخرى، مثل الأمازيغية والتارقية والتباوية، وقد عالج مشروع الدستور هذه المسألة من خلال النص على حق الأفراد والجماعات في استخدام لغاتهم وتعلمها، وضمان حماية اللغات الليبية وتنمية تعليمها واستخدامها في وسائل الإعلام العامة، إلى جانب حماية الثقافات المحلية والتراث والمعارف التقليدية والآداب والفنون (58).

وتثير مسألة اللغة الرسمية في مشروع الدستور نقاشًا قانونيًا مهمًا؛ لأن اللغة الرسمية ليست مجرد أداة تواصل، بل هي جزء من بناء الدولة وممارسة السلطة والتعليم والقضاء والإدارة، وقد تناولت دراسة نوفل هذه الإشكالية من خلال تحليل المادة الثانية من مشروع الدستور الليبي، مبينة أن تحديد اللغة الرسمية يجب أن يكون واضحًا ودقيقًا حتى لا يؤدي إلى اضطراب في التطبيق القانوني والإداري، ولا إلى شعور بعض المكونات بالتهميش (59).

ومن خلال ذلك يتضح أن مشروع الدستور حاول التوفيق بين الطابع العربي الإسلامي الغالب للمجتمع الليبي، وبين الاعتراف بالتعدد الثقافي واللغوي، ويرى الباحث أن نجاح هذه المعالجة يتوقف على وضوح النصوص وآليات تنفيذها؛ لأن الاعتراف النظري باللغات والثقافات لا يكفي ما لم يتحول إلى سياسات تعليمية وإعلامية وإدارية واضحة.

ثانيًا: المواطنة والمساواة وعدم التمييز

لا تكتمل معالجة الهوية في الدستور بمجرد النص على الدين أو اللغة؛ لأن الهوية الوطنية الحديثة تقوم أساسًا على المواطنة، فالمواطنة هي التي تحول الانتماء إلى الدولة من رابطة شعورية عامة إلى علاقة قانونية قائمة على الحقوق والواجبات والمساواة أمام القانون، ولذلك فإن أي دستور يسعى لبناء دولة وطنية جامعة يجب أن يجعل المواطنة أساسًا للانتماء والحقوق والمشاركة العامة (60).

وقد تضمن مشروع الدستور الليبي مجموعة من النصوص التي تعزز هذا الاتجاه، من بينها النص على حق المواطن في التصويت والترشح في انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وعادلة، يتساوى فيها المواطنون كافة وفق القانون، وكذلك النص على حق المشاركة الديمقراطية من خلال تقديم الالتماسات والمقترحات التشريعية، إضافة إلى كفالة حرية تكوين الأحزاب السياسية القائمة على الوحدة الوطنية ونبذ العنف وخطاب الكراهية (61).

كما نص مشروع الدستور على حظر التحريض على الكراهية والعنف والعنصرية على أساس العرق أو اللون أو اللغة أو الجنس أو الميلاد أو الرأي السياسي أو الإعاقة أو الأصل أو الانتماء الجغرافي أو غير ذلك من الأسباب، وتُعد هذه الصياغة مهمة في الحالة الليبية؛ لأنها تربط بين حرية التعبير من جهة، وحماية السلم الاجتماعي والهوية الوطنية الجامعة من جهة أخرى (62).

حيث تبقى بعض النصوص محل نقاش، خاصة تلك التي تشترط في بعض المناصب أو العضويات أن يكون المترشح ليبيًا مسلمًا، وقد رأت اللجنة الدولية للحقوقيين أن مثل هذه الشروط قد تثير إشكالًا من زاوية عدم التمييز إذا ترتب عليها استبعاد الليبيين غير المسلمين من بعض الحقوق السياسية، بما يتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان (63).

ومما سبق يتبين أن مشروع الدستور تبنى عددًا من المبادئ المهمة في مجال المواطنة والمساواة، لكنه في بعض المواضع أبقى على شروط قد تثير نقاشًا حول مدى اتساقها مع مبدأ المواطنة الشاملة، ويرى الباحث أن الهوية الوطنية الجامعة لا تتحقق إلا إذا كانت المواطنة هي الأساس الحاكم للحقوق السياسية والمدنية، دون استبعاد أو تمييز بين الليبيين.

ثالثًا: الحقوق الثقافية واللغوية وحماية التنوع

يمثل الاعتراف بالحقوق الثقافية واللغوية أحد أهم المؤشرات على قدرة الدستور على إدارة التنوع داخل الدولة، فالمجتمع الليبي لا يتكون من كتلة ثقافية واحدة، بل يضم مكونات لها خصوصيات لغوية وثقافية وتاريخية، ومن ثم، فإن تجاهل هذه الخصوصيات قد يؤدي إلى تعميق الشعور بالتهميش، بينما الاعتراف بها ضمن إطار وطني جامع يمكن أن يعزز الثقة والانتماء إلى الدولة (64).

وقد نص مشروع الدستور في باب الحقوق والحريات على حق الأفراد والجماعات في استخدام لغاتهم وتعلمها، وعلى التزام الدولة بحماية اللغات الليبية، وتوفير الوسائل اللازمة لتنمية تعليمها واستخدامها في وسائل الإعلام العامة، كما نص على حماية الثقافات المحلية والتراث والمعارف التقليدية والآداب والفنون والنهوض بها ونشر الخدمات الثقافية (65).

كما تضمن المشروع ضمانات تمثيلية للمكونات الثقافية واللغوية في بعض المؤسسات، حيث نص على مراعاة الحد الأدنى لتمثيل هذه المكونات في مجلس النواب، كما نص في مجلس الشيوخ على ضمان تمثيل المكونات الثقافية واللغوية بواقع عضوين عن كل مكون، وتمثل هذه النصوص محاولة لتحويل الاعتراف بالتنوع من مجرد إعلان عام إلى حضور مؤسسي داخل البنية التشريعية للدولة (66).

وتبرز أهمية هذه المعالجة في أن الحقوق الثقافية واللغوية لا تتعلق بالثقافة وحدها، بل تتصل كذلك بالمشاركة السياسية والثقة في الدولة، فحين يشعر كل مكون بأن لغته وثقافته وتمثيله السياسي محمي دستوريًا، يصبح أكثر استعدادًا للاندماج في الدولة الوطنية، بدل البحث عن ضمانات خارج الإطار الوطني(67).

كما نص مشروع الدستور على إنشاء المجلس الوطني لحماية الموروث الثقافي واللغوي ضمن الهيئات الدستورية المستقلة، وهو ما يعكس توجهًا نحو إضفاء طابع مؤسسي على حماية التنوع الثقافي واللغوي، فوجود هيئة دستورية مختصة بهذا المجال يمكن أن يساعد في حماية التراث واللغات والثقافات المحلية، بشرط أن تتمتع بالاستقلال والفاعلية والاختصاصات الواضحة (68).

ومما سبق يتضح أن مشروع الدستور الليبي لم يتجاهل التنوع الثقافي واللغوي، بل تضمن نصوصًا مهمة للاعتراف به وحمايته، ويرى الباحث أن الإشكالية لا تكمن في غياب النصوص تمامًا، وإنما في مدى كفايتها ووضوحها، ومدى قدرة الدولة مستقبلًا على تنفيذها بصورة عادلة ومتوازنة، حتى لا تبقى مجرد ضمانات شكلية.

خلص هذا المبحث إلى أن مشروع الدستور الليبي جاء نتيجة مسار دستوري معقد بدأ بعد عام 2011، ومر بتشكيل الهيئة التأسيسية، ثم إنجاز مشروع دستور 2017، غير أن هذا المسار ظل متأثرًا بالانقسام السياسي، وضعف التوافق الوطني، والخلاف حول قضايا الهوية ونظام الحكم وتوزيع السلطة والثروة.

كما تبين أن مشروع الدستور حاول معالجة إشكالية الهوية من خلال نصوص تتعلق بالدين واللغة ومصدر التشريع، والمواطنة والمساواة، وحماية الحقوق الثقافية واللغوية، وتمثيل المكونات، وإنشاء مؤسسات دستورية معنية

بالموروث الثقافي واللغوي، غير أن هذه المعالجة، رغم أهميتها، لا تخلو من إشكالات تتعلق بوضوح النصوص، ومدى اتساق بعضها مع مبدأ المواطنة وعدم التمييز، ومدى قابلية تطبيقها في ظل استمرار الانقسام السياسي والمؤسسي.

ويرى الباحث أن مشروع الدستور الليبي يمثل خطوة مهمة نحو بناء هوية دستورية جامعة، لكنه لا يكفي وحده ما لم يتحول إلى توافق وطني فعلي، وإلى مؤسسات قادرة على حماية التنوع وضمان المواطنة وسيادة القانون.

المبحث الثالث: أثر إشكالية الهوية في مشروع الدستور على بناء الدولة الليبية

لا تقف إشكالية الهوية في مشروع الدستور الليبي عند حدود الصياغة القانونية للنصوص، وإنما تمتد إلى أثر هذه الصياغة في بناء الدولة ذاتها، فالدستور حين يعالج الهوية معالجة واضحة ومتوازنة، فإنه يسهم في بناء التوافق الوطني، وترسيخ المواطنة، وضمان الحقوق، وتأسيس مؤسسات قادرة على إدارة التنوع داخل الدولة، أما إذا جاءت معالجة الهوية غامضة أو محل خلاف، فإنها قد تتحول إلى سبب لاستمرار الانقسام، وتعثر بناء الدولة، وضعف الثقة بين المواطن والمؤسسات العامة.

ومن ثم يتناول هذا المبحث أثر معالجة الهوية دستوريًا في بناء الدولة الليبية، ثم يوضح أهم المتطلبات اللازمة لبناء دولة ليبية جامعة في ضوء مشروع الدستور.

المطلب الأول: أثر معالجة الهوية دستوريًا في بناء الدولة

ترتبط معالجة الهوية في الدستور ارتباطًا مباشرًا ببناء الدولة؛ لأن الدولة لا تقوم على المؤسسات فقط، بل تقوم كذلك على توافق المواطنين حول مقوماتها الأساسية، وطبيعة الانتماء إليها، والحقوق التي تكفلها، والضمانات التي تحمي تنوعها، لذلك، فإن نصوص الهوية في مشروع الدستور الليبي يمكن أن يكون لها أثر إيجابي في بناء الدولة إذا نجحت في تأسيس هوية وطنية جامعة، كما يمكن أن تكون مصدرًا للخلاف إذا لم تُصَغ بطريقة دقيقة ومتوازنة.

أولًا: أثر الهوية في تحقيق التوافق الوطني

يُعد التوافق الوطني من أهم الشروط اللازمة لبناء الدولة، خاصة في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية أو تعاني من انقسام سياسي واجتماعي، ولا يتحقق هذا التوافق بمجرد الاتفاق على شكل السلطة، بل يتطلب الاتفاق على هوية الدولة ومقوماتها، وموقع الدين واللغة، وطبيعة المواطنة، وحقوق المكونات الثقافية واللغوية، ومن هنا تظهر أهمية مشروع الدستور الليبي، باعتباره محاولة لتأسيس عقد وطني جديد بعد عام 2011 [69].

وقد ظل مشروع الدستور الليبي مرتبطًا بإشكالية التوافق؛ لأنه جاء في مرحلة شهدت انقسامًا مؤسسيًا وسياسيًا واضحًا، وتعددًا في مراكز السلطة، واختلافًا حول عدد من المسائل الجوهرية، مثل نظام الحكم، وتوزيع السلطة والثروة، والهوية الوطنية، وموقع الشريعة الإسلامية، والحقوق الثقافية واللغوية، وقد أدى ذلك إلى أن يبقى المشروع معلقًا دون أن يتحول إلى دستور نافذ، رغم اعتماده من الهيئة التأسيسية سنة 2017[70].

وتُظهر التجربة الليبية أن الهوية الوطنية الجامعة ليست مسألة رمزية، بل هي شرط ضروري لتأسيس التوافق الوطني، فإذا شعرت المكونات المختلفة بأن الدستور يعبر عنها ويحمي خصوصياتها، فإن ذلك يعزز قبولها بالدولة ومؤسساتها، أما إذا شعرت بعض المكونات بالتهميش أو الغموض في الاعتراف بحقوقها، فإن الثقة في الوثيقة الدستورية تضعف، ويستمر اللجوء إلى الانتماءات الفرعية بوصفها بديلًا عن الانتماء الوطني [71].

كما أن الدستور –في معناه الحديث– يُفترض أن يكون وثيقة لبناء السلم، ومعالجة الانقسامات الداخلية، سواء كانت سياسية أو ثقافية أو جهوية، وذلك من خلال الاتفاق على مجموعة من القيم المشتركة التي تسمح لأبناء المجتمع الواحد بالعيش تحت سقف وطني واحد [72]، وبناءً على ذلك، فإن مشروع الدستور الليبي كان مطالبًا بأن يعالج سؤال الهوية معالجة تصالحية، لا أن يتركه موضوعًا مفتوحًا للتنازع السياسي والاجتماعي.

ومما سبق يتضح أن أثر الهوية في تحقيق التوافق الوطني يتوقف على مدى قدرة النص الدستوري على الجمع بين وحدة الدولة واحترام التنوع، ويرى الباحث أن مشروع الدستور الليبي تضمن عناصر مهمة لبناء هذا التوافق، لكنه ظل محتاجًا إلى قبول سياسي واجتماعي أوسع، وإلى إجراءات تنفيذية تجعل النصوص محل ثقة لدى جميع المكونات.

ثانيًا: أثر الهوية في بناء مؤسسات الدولة

لا يمكن بناء الدولة الحديثة دون مؤسسات دستورية قادرة على إدارة السلطة، وحماية الحقوق، وضمان المساواة، وتطبيق القانون على الجميع، ومن ثم، فإن معالجة الهوية في الدستور يجب أن تُترجم إلى مؤسسات، لا أن تبقى مجرد مبادئ عامة أو عبارات رمزية، فالهوية الوطنية لا تترسخ إلا عندما يشعر المواطن أن مؤسسات الدولة تمثله وتحميه، بصرف النظر عن قبيلته أو جهته أو لغته أو مكونه الثقافي.

وقد تناول مشروع الدستور الليبي عددًا من المؤسسات التي ترتبط ببناء الدولة وحماية الحقوق، مثل السلطة القضائية، والمحكمة الدستورية، والهيئات الدستورية المستقلة، والحكم المحلي، والمجلس الوطني لحماية الموروث الثقافي واللغوي، وتكمن أهمية هذه المؤسسات في أنها يمكن أن تكون أدوات عملية لتحويل مبادئ المواطنة والهوية الجامعة إلى واقع قانوني ومؤسسي [73].

وتحتل المحكمة الدستورية مكانة مهمة في هذا الشأن؛ لأنها الجهة التي تتولى الرقابة على دستورية القوانين، وتحمي علوية الدستور، وتمنع صدور تشريعات تخالف الحقوق والحريات أو تميّز بين المواطنين، فوجود محكمة دستورية مستقلة وفعالة يمثل ضمانة مهمة لحماية النصوص المتعلقة بالهوية والمواطنة والمساواة وعدم التمييز [74].

كما يمثل القضاء المستقل أحد أهم ركائز بناء الدولة؛ لأن الحقوق الثقافية واللغوية والسياسية لا تكون ذات قيمة حقيقية إذا لم توجد سلطة قضائية قادرة على حمايتها، وقد أكدت التقارير الحقوقية أن استقلال القضاء والمحكمة الدستورية شرط أساسي لحماية الحقوق الدستورية ومنع تغول السلطة أو التمييز بين المواطنين [75].

أما الهيئات الدستورية المستقلة وخاصة المجلس الوطني لحماية الموروث الثقافي واللغوي، فهي تعكس محاولة لتحويل الاعتراف بالتنوع الثقافي واللغوي إلى بناء مؤسسي، فهذه الهيئة، إذا مُنحت استقلالًا وصلاحيات واضحة، يمكن أن تسهم في حماية اللغات والثقافات المحلية، وتعزيز شعور المكونات الثقافية بأنها جزء أصيل من الدولة، لا مجرد أطراف هامشية فيها [76].

يرتبط الحكم المحلي واللامركزية من جهة أخرى بإدارة التنوع الجهوي والمناطقي داخل الدولة، فكلما تمكن الدستور من تحقيق توازن بين وحدة الدولة وتمكين المجتمعات المحلية من إدارة شؤونها، أمكن تقليل الشعور بالتهميش، وتعزيز الثقة في الدولة المركزية، غير أن ترك تفاصيل اللامركزية لتشريعات لاحقة دون ضمانات واضحة قد يؤدي إلى استمرار الخلاف حول توزيع السلطة والموارد [77].

ومما سبق يتضح أن أثر الهوية في بناء مؤسسات الدولة لا يتحقق بمجرد النص على مقومات الهوية، بل من خلال مؤسسات دستورية تضمن المواطنة، وتحمي الحقوق، وتدير التنوع، ويرى الباحث أن قوة مشروع الدستور الليبي تكمن في أنه أشار إلى بعض هذه المؤسسات، أما نقطة ضعفه فتتمثل في أن فاعلية هذه المؤسسات ستظل مرهونة بمدى استقلالها، ووضوح اختصاصاتها، وقدرتها على العمل في دولة منقسمة سياسيًا.

ثالثًا: أثر الهوية في الاستقرار السياسي والاجتماعي

يرتبط الاستقرار السياسي والاجتماعي بوجود رابطة وطنية جامعة تجعل الانتماء للدولة مقدمًا على الانتماءات الفرعية، فإذا ضعفت الهوية الوطنية، ظهرت القبيلة أو الجهة أو المكون الثقافي بوصفها مصدرًا بديلًا للحماية والتمثيل،

وهو ما يؤدي إلى إضعاف الدولة وتعدد مراكز القوة داخلها، وقد أظهرت الحالة الليبية بعد عام 2011 أن أزمة الهوية أثرت بصورة مباشرة في الاستقرار، من خلال تصاعد الصراع القبلي والجهوي والإثني، وضعف الثقة في مؤسسات الدولة [78].

وتؤكد الدراســـات التي تناولت بناء الدولة في ليبيا بعد 2011 أن غياب الهوية الوطنية الجامعة كان من أهم أسباب ضعف الدولة الحديثة، وتفاقم الصراع، وظهور الهويات الفرعية التي زادت من تشرذم البلاد، كما أن عدم ترسيخ الهوية الوطنية في المؤسسات التعليمية والسياسية والإعلامية أسهم في استمرار الانقسام، وجعل المجتمع أكثر قابلية للصراع عند كل أزمة سياسية أو أمنية [79].

وقد أثرت أزمة الهوية أيضًا في عملية التحول الديمقراطي؛ لأن الديمقراطية لا تنجح في ظل غلبة الولاءات القبلية والجهوية على الولاء الوطني، فالانتخابات والمؤسسات التمثيلية قد تتحول إلى أدوات لإعادة إنتاج الانقسام إذا لم تكن هناك هوية وطنية جامعة وقواعد مواطنة متفق عليها، ومن ثم، فإن بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا يحتاج إلى معالجة جذرية لأزمة الهوية، لا إلى الاكتفاء بترتيبات سياسية مؤقتة [80].

وتبرز أهمية مشروع الدستور في هذا المجال؛ لأنه كان يمكن أن يكون أداة لتجاوز الانقسام من خلال صياغة هوية وطنية دستورية، تقوم على الاعتراف بالتنوع، وضمان المساواة، وحظر التمييز، وتنظيم المشاركة السياسية، غير أن استمرار الخلاف حول المشروع، وعدم طرحه للاستفتاء، جعل أثره في الاستقرار السياسي والاجتماعي محدودًا حتى الآن [81].

كما أن غياب دستور نافذ يحظى بقبول واسع أدى إلى استمرار حالة عدم اليقين القانوني والسياسي، وهو ما انعكس على ضعف المؤسسات، واستمرار التنازع حول الشرعية، وتعطل بعض مسارات بناء الدولة، وفي ظل هذه الحالة، لا يمكن للهوية الدستورية أن تنتج أثرها العملي إلا إذا تحولت إلى نص نافذ ومؤسسات مستقرة وسياسات عامة داعمة للوحدة الوطنية.

ومن خلال ذلك يتبين أن الهوية الوطنية تمثل أحد أسس الاستقرار السياسي والاجتماعي في ليبيا، ويرى الباحث أن معالجة الهوية في مشروع الدستور قد تشكل مدخلًا مهمًا للاستقرار، لكنها لن تكون كافية ما لم تُدعَم بتوافق سياسي، ومصالحة وطنية، ومؤسسات قادرة على فرض القانون بعدالة على الجميع.

المطلب الثاني: متطلبات بناء دولة ليبية جامعة في ضوء مشروع الدستور

إذا كان مشروع الدستور الليبي قد حاول معالجة بعض جوانب الهوية، فإن بناء دولة ليبية جامعة يتطلب ما هو أكثر من النصوص، فالنص الدستوري يحتاج إلى توافق وطني، ومؤسسات قادرة على التنفيذ، وثقافة سياسية تؤمن بالمواطنة، وسياسات تعليمية وإعلامية تدعم الانتماء الوطني، لذلك، يتناول هذا المطلب أهم المتطلبات اللازمة لتحويل الهوية الدستورية إلى أساس فعلي لبناء الدولة.

أولًا: ضرورة التوافق حول مفهوم الهوية الوطنية

يُعد التوافق حول مفهوم الهوية الوطنية شرطًا أساسيًا لبناء الدولة الليبية؛ لأن استمرار الخلاف حول هوية الدولة يؤدي إلى استمرار الخلاف حول طبيعة النظام السياسي، وحقوق المكونات، وشكل المواطنة، وحدود المشاركة في السلطة، ولا يعني التوافق المطلوب إلغاء الاختلافات، وإنما يعني الاتفاق على أن الهوية الليبية هوية جامعة تستوعب كل المكونات داخل إطار وطني واحد.

وتشير الدراسات المتعلقة بالهوية الوطنية في ليبيا إلى ضرورة الدخول في حوار وطني شامل بين جميع الأطراف والمكونات، بهدف الوصول إلى مفهوم موحد للهوية الوطنية يكون أساسًا لبناء الدستور والتحول الديمقراطي، ولا يمكن أن

يتحقق هذا المفهوم إذا استمر التعامل مع بعض المكونات بوصفها أطرافًا ثانوية، أو إذا بقيت الهوية الوطنية حبيسة التصورات الأحادية التي لا تعترف بالتعدد الليبي [82].

ويقتضي هذا التوافق أن تُفهم الهوية الليبية باعتبارها هوية مركبة، تجمع بين الإسلام، واللغة العربية، والتاريخ المشترك، والانتماء الوطني، مع الاعتراف بالمكونات الثقافية واللغوية الأخرى باعتبارها جزءًا أصيلًا من الشخصية الوطنية الليبية، فالاعتراف بالتعدد لا يضعف الهوية الوطنية، بل يقويها متى جرى في إطار الدولة والمواطنة وسيادة القانون.

كما يتطلب التوافق حول الهوية أن تُفصل قضايا الانتماء الوطني عن الصراع السياسي اليومي، فحين تتحول الهوية إلى أداة للصراع بين القوى السياسية، فإنها تفقد وظيفتها الجامعة وتصبح وسيلة للإقصاء، أما إذا جرى التعامل معها باعتبارها أساسًا للعيش المشترك، فإنها تتحول إلى قوة داعمة لبناء الدولة.

ومما سبق يتضح أن التوافق حول الهوية الوطنية لا يتحقق بقرار قانوني فقط، بل يحتاج إلى حوار سياسي واجتماعي وثقافي واسع، ويرى الباحث أن أي مراجعة أو تفعيل لمشروع الدستور يجب أن يسبقها أو يرافقها حوار وطني حول معنى الهوية الليبية الجامعة، حتى لا تبقى النصوص الدستورية محل تأويل متنازع عليه.

ثانيًا: تعزيز المواطنة وسيادة القانون

تُعد المواطنة المتساوية وسيادة القانون من أهم متطلبات بناء الدولة الليبية الجامعة، فالدولة لا يمكن أن تستقر إذا شعر المواطن أن حقوقه تتحدد على أساس القبيلة أو الجهة أو القوة المسلحة أو الانتماء السياسي، ولذلك، فإن الهوية الوطنية لا تترسخ إلا في دولة يكون فيها القانون هو المرجعية العليا، والمواطنة هي أساس الحقوق والواجبات [83].

وقد أكد مشروع الدستور الليبي في عدد من نصوصه على الحقوق السياسية والمدنية، وحرية المشاركة، وحظر خطاب الكراهية والعنف والعنصرية، وهي نصوص يمكن أن تشكل أساسًا مهمًا لدولة المواطنة إذا فُعّلت بصورة عادلة، فالمطلوب ليس مجرد النص على الحقوق، بل ضمان آليات حمايتها، ومنع أي تشريعات أو ممارسات تمييزية تفرغ هذه الحقوق من مضمونها [84].

كما أن بناء المواطنة يتطلب مساواة فعلية أمام القانون بحيث لا تكون هناك جماعة فوق الدولة أو خارج المساءلة، فانتشار السلاح وتعدد مراكز القوة يضعفان المواطنة؛ لأن المواطن في هذه الحالة لا يشعر أن الدولة وحدها هي مصدر الحماية والعدالة، ومن ثم، فإن احتكار الدولة للقوة، وخضوع الجيش والشرطة للسلطة المدنية والقانون، يمثلان شرطين أساسيين لبناء الدولة [85].

وتتصل المواطنة كذلك بعدالة توزيع الموارد والفرص؛ لأن الشعور بالتهميش الاقتصادي أو الجغرافي قد يدفع بعض المناطق أو المكونات إلى الانكفاء على هوياتها الخاصة، لذلك، فإن دولة المواطنة يجب أن تضمن العدالة في التنمية، وتوزيع الخدمات، والمشاركة في إدارة الشأن العام، حتى يشعر كل مواطن أن الدولة تمثله وتحمي مصالحه [86].

ومن خلال ذلك، يتبين أن المواطنة وسيادة القانون تمثلان الإطار العملي للهوية الوطنية، ويرى الباحث أن مشروع الدستور الليبي لن يسهم في بناء الدولة إلا إذا تحولت نصوصه المتعلقة بالحقوق والمساواة وحظر التمييز إلى قواعد نافذة ومؤسسات فعالة، بحيث يصبح الانتماء إلى الدولة أقوى من الانتماء إلى القبيلة أو الجهة.

ثالثًا: دعم الهوية الوطنية عبر التعليم والإعلام والمصالحة

لا يكفي النص الدستوري وحده لبناء هوية وطنية جامعة؛ لأن الهوية تُبنى أيضًا من خلال التعليم، والإعلام، والخطاب العام، والمصالحة الوطنية، فالدستور يضع القواعد، لكن ترسيخها في المجتمع يحتاج إلى مؤسسات تربوية وإعلامية وثقافية قادرة على تحويل مبادئ المواطنة والاعتراف بالتنوع إلى وعي عام وسلوك اجتماعي.

ويُعد التعليم من أهم أدوات بناء الهوية الوطنية؛ لأنه يرســـخ لدى الأجيال الجديدة مفهوم الانتماء إلى الدولة، واحترام التنوع، وقبول الآخر، وتقديم المصلحة الوطنية على الانتماءات الضيقة، وقد أظهرت بعض الدراسات أن ضعف ترسيخ الهوية الليبية في المناهج التعليمية ساهم في بروز الهويات الفرعية، وزيادة التشظي والصراع بعد عام 2011 [87].

فيمثل أداة مهمة في دعم الهوية الوطنية أو إضـــعافها إعلامياً، فإذا كان الخطاب الإعلامي قائمًا على التحريض والكراهية والانقســام، فإنه يعمق أزمة الهوية، أما إذا دعم قيم المواطنة والمصــالحة والتعدد، فإنه يمكن أن يســهم في إعادة بناء الثقة بين مكونات المجتمع، لذلك، فإن بناء الدولة يحتاج إلى إعلام وطني مســـؤول، يحارب خطاب الكراهية، ويعزز ثقافة العيش المشترك.

وتُعد المصـــالحة الوطنية من المتطلبات الأســـاســـية لبناء الدولة؛ لأنها تســـاعد على تجاوز آثار الصـــراعات والانقسامات، وتعيد بناء الثقة بين المواطن والدولة، وبين المكونات الاجتماعية المختلفة، ولا يمكن للمصـالحة أن تنجح ما لم تستند إلى الاعتراف بالحقوق، وجبر الضـرر، والعدالة، ورفض الإقصـاء، والاتفاق على أن الدولة هي المظلة الجامعة للجميع [88].

كما أن دعم الهوية الوطنية يحتاج إلى ســـياســـات ثقافية تعترف بكل المكونات الليبية، وتحمي التراث المحلي واللغات والثقافات المختلفة، وتقدمها بوصـفها جزءًا من الهوية الليبية لا تهديدًا لها، ومن ثم، فإن المؤســسـات الدسـتورية المقترحة، مثل المجلس الوطني لحماية الموروث الثقافي واللغوي، يمكن أن يكون لها دور مهم في هذا المجال إذا فُعّلت بطريقة عادلة وشاملة.

ومما سبق يتضح أن بناء الهوية الوطنية لا يتحقق بالنصوص وحدها، بل يحتاج إلى مشروع وطني طويل المدى تشارك فيه الدولة والمجتمع، ويرى الباحث أن الدستور يمكن أن يضع الأساس القانوني لهذا المشروع، لكن نجاحه يتوقف على التعليم والإعلام والمصالحة والسياسات الثقافية التي تجعل المواطن يشعر بأن ليبيا وطن جامع لكل أبنائها.

خلص هذا المبحث إلى أن إشكالية الهوية في مشروع الدستور الليبي لها أثر مباشر في بناء الدولة؛ لأنها ترتبط بالتوافق الوطني، وبناء المؤسسات، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وقد تبين أن معالجة الهوية دستوريًا يمكن أن تسهم في بناء الدولة إذا قامت على المواطنة، والمساواة، وحماية التنوع، وضمان الحقوق، ووجود مؤسسات مستقلة قادرة على تطبيق النصوص الدستورية.

كما تبين أن مشـــروع الدســـتور الليبي تضـــمن عناصـــر مهمة لمعالجة الهوية، مثل الاعتراف بالحقوق الثقافية واللغوية، وحظر خطاب الكراهية، وتقرير بعض ضـمانات المشـاركة، وإنشـاء مؤسـسـات معنية بحماية الموروث الثقافي واللغوي، غير أن أثر هذه النصـوص في بناء الدولة يظل متوقفًا على مدى تحولها إلى توافق وطني فعلي، ودسـتور نافذ، ومؤسسات قادرة على تنفيذها.

ويرى الباحث أن بناء دولة ليبية جامعة لا يتحقق بمجرد اعتماد دســـتور، بل يتطلب توافقًا حقيقيًا حول الهوية الوطنية، وتعزيز المواطنة وســـيادة القانون، ودعم التعليم والإعلام والمصـــالحة الوطنية، حتى تصـــبح الهوية الليبية إطارًا جامعًا لكل المكونات، لا مجالًا للصراع أو الإقصاء.

الخاتمة

تناول هذا البحث إشكالية الهوية الليبية في مشروع الدستور الليبي وأثرها على بناء الدولة، من خلال بيان مفهوم الهوية الليبية ومكوناتها، وتحليل مظاهر أزمتها بعد عام 2011، ثم دراسـة كيفية معالجة مشـروع الدسـتور الليبي لقضـايا الدين واللغة والمواطنة والحقوق الثقافية واللغوية، وصولًا إلى بيان أثر هذه المعالجة في بناء الدولة الليبية.

وقد تبين من خلال البحث أن الهوية الليبية ليست مسألة ثقافية مجردة، وإنما هي قضية دستورية وسياسية واجتماعية ترتبط مباشرة ببناء الدولة، وترسيخ المواطنة، وتحقيق الاستقرار، كما تبين أن أزمة الهوية في ليبيا لا ترجع إلى غياب عناصر مشتركة بين الليبيين، بل إلى ضعف تحويل هذه العناصر إلى مشروع وطني جامع، في ظل صعود الولاءات القبلية والجهوية والإثنية، وتراجع الثقة في مؤسسات الدولة.

كما أظهر البحث أن مشروع الدستور الليبي حاول معالجة إشكالية الهوية من خلال النص على مقومات الدولة، وتنظيم مسائل الدين واللغة، وكفالة عدد من الحقوق والحريات، والاعتراف ببعض الحقوق الثقافية واللغوية للمكونات الليبية، غير أن هذه المعالجة ظلت مرتبطة بعدة إشكالات، أهمها ضعف التوافق الوطني حول المشروع، واستمرار الخلاف حول بعض النصوص المتعلقة بالهوية، وعدم تحول المشروع إلى دستور نافذ قادر على بناء مؤسسات مستقرة.

ومن خلال ما سبق فإن بناء الدولة الليبية لا يتوقف على إصدار دستور فقط، بل يتطلب دستورًا توافقيًا يعبر عن جميع المكونات، ويرسخ المواطنة المتساوية، ويحمي التنوع، ويضمن سيادة القانون، ويحوّل الهوية الوطنية من شعار عام إلى قواعد دستورية ومؤسسات فاعلة وسياسات عامة داعمة للوحدة الوطنية.

النتائج

1. إن الهوية الليبية هوية مركبة تتداخل فيها عناصر الدين واللغة والتاريخ والجغرافيا والثقافة والانتماءات الاجتماعية، ولا يجوز اختزالها في مكون واحد أو جهة واحدة أو تصور أحادي.
2. أظهرت الدراسة أن أزمة الهوية في ليبيا بعد عام 2011 أسهمت في تعميق الانقسام السياسي والاجتماعي، وأضعفت مسار بناء الدولة، نتيجة صعود الولاءات القبلية والجهوية والإثنية على حساب الهوية الوطنية الجامعة.
3. تبين أن مشروع الدستور الليبي تضمن نصوصًا مهمة تتعلق بالهوية والمواطنة والحقوق الثقافية واللغوية، إلا أن أثر هذه النصوص ظل محدودًا بسبب عدم إقرار المشروع، واستمرار الخلاف السياسي والاجتماعي حول عدد من مضامينه.
4. أوضحت الدراسة أن معالجة الهوية في مشروع الدستور لا تكتمل بمجرد النص على الدين أو اللغة، بل تحتاج إلى ضمانات دستورية للمواطنة والمساواة وعدم التمييز، وحماية فعلية للتنوع الثقافي واللغوي.
5. خلص البحث إلى أن بناء الدولة الليبية يتطلب توافقًا وطنيًا حول الهوية، ومؤسسات دستورية مستقلة، وسيادة قانون فعلية، وسياسات تعليمية وإعلامية ومجتمعية تعزز الانتماء الوطني المشترك.

التوصيات

1. ضرورة إعادة بناء التوافق الوطني حول مشروع الدستور الليبي، خاصة في النصوص المتعلقة بالهوية، والدين، واللغة، والمواطنة، والحقوق الثقافية واللغوية.
2. تعزيز مبدأ المواطنة المتساوية في أي صياغة دستورية أو تشريعية لاحقة، بحيث تكون الحقوق والواجبات قائمة على الانتماء إلى الدولة لا على القبيلة أو الجهة أو المكون الثقافي.
3. تفعيل الضمانات الدستورية والمؤسسية لحماية التنوع الثقافي واللغوي في ليبيا، مع دعم المؤسسات المختصة بحماية الموروث الثقافي واللغوي ومنحها استقلالًا وصلاحيات واضحة.
4. دعم الهوية الوطنية الجامعة من خلال التعليم والإعلام والمصالحة الوطنية، ونبذ خطاب الكراهية والتمييز، وترسيخ ثقافة قبول الآخر داخل المجتمع الليبي

قائمة المصادر والمراجع

[1] زكاغ، هشام. (2018)، ما هو الدستور؟ ومما يتكون؟، ليبيا: H2O Team، ص 8–10..

[2] الشيباني، نوري الهدى نوري محمد. (2026)، تقييم عملية صياغة الدستور الليبي في ظل التحديات التي تواجه إقراره وتنفيذه، مجلة القرطاس، العدد الثامن والعشرون، المجلد الثامن، مارس، ص 87–88.

[3] العالم، النعمي السائح. (2020)، إشكالية التأصيل المنهجي والمعرفي لمفهوم الهوية الليبية، مجلة الجامعي، العدد 32، الخريف، ص 181–186.

[4] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا(2021) ."، نحو هوية وطنية جامعة في ظل دولة العدالة المواطنية، بيروت: الأمم المتحدة/الإسكوا، ص 4–6.

[5] العلي، زيد. (2020)، المسودة النهائية لدستور ليبيا: دراسة عيانية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA، نسخة منقحة، ديسمبر، ص 2–4.

[6] الشيباني، نوري الهدى نوري محمد، تقييم عملية صياغة الدستور الليبي في ظل التحديات التي تواجه إقراره وتنفيذه، مرجع سبق ذكره، ص 88–89.

[7] عزالدين، محمد علي. (2020)، أزمة الهوية وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، المؤتمر العلمي السنوي الأول، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ص 566–587.

[8] اللجنة الدولية للحقوقيين. (2015)، مسودة الدستور الليبي الجديد: أوجه قصور إجرائية وعيوب موضوعية، جنيف: اللجنة الدولية للحقوقيين، ص 4–8، 10–11.

[9] الورفلي، علي عمر علي. (2026)، تأثير الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة: ليبيا ما بعد 2011 نموذجًا، المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية، المجلد 2، العدد 1، ص 628–629.

[10] الشيباني، نوري الهدى نوري محمد، تقييم عملية صياغة الدستور الليبي في ظل التحديات التي تواجه إقراره وتنفيذه، مرجع سبق ذكره، ص 86–106.

[11] الورفلي، علي عمر علي، تأثير الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة: ليبيا ما بعد 2011 نموذجًا، مرجع سبق ذكره، ص 627–642.

[12] الكف، محمد أحمد. (2021)، الهوية الليبية: دراسة تحليلية من منظور الجغرافيا السياسية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد 11، ص 35–56.

[13] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، نحو هوية وطنية جامعة في ظل دولة العدالة المواطنية، مرجع سبق ذكره، ص 3–7.

[14] العلي، زيد. (2020)، المسودة النهائية لدستور ليبيا: دراسة عيانية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA، نسخة منقحة، ديسمبر، ص 2–6.

[15] العالم، النعمي السائح، إشكالية التأصيل المنهجي والمعرفي لمفهوم الهوية الليبية، مرجع سبق ذكره، ص 181–187.

[16] عزالدين، محمد علي، أزمة الهوية وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 566–590.

[17] اللجنة الدولية للحقوقيين. (2015)، مسودة الدستور الليبي الجديد: أوجه قصور إجرائية وعيوب موضوعية، جنيف: اللجنة الدولية للحقوقيين، ص 4–12، 45–53.

[18] العالم، النعمي السائح، إشكالية التأصيل المنهجي والمعرفي لمفهوم الهوية الليبية، مرجع سبق ذكره، ص 183–184.

[19] الورفلي، علي عمر علي، تأثير الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة: ليبيا ما بعد 2011 نموذجًا، مرجع سبق ذكره، ص 630.

[20] العالم، النعمي السائح، إشكالية التأصيل المنهجي والمعرفي لمفهوم الهوية الليبية، مرجع سبق ذكره، ص 185–186.

[21] عزالدين، محمد علي، أزمة الهوية وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 566–572.

[22] العالم، النعمي السائح، إشكالية التأصيل المنهجي والمعرفي لمفهوم الهوية الليبية، مرجع سبق ذكره، ص 189–190.

[23] الكف، محمد أحمد، الهوية الليبية: دراسة تحليلية من منظور الجغرافيا السياسية والاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 35–56.

[24] الورفلي، علي عمر علي، تأثير الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة: ليبيا ما بعد 2011 نموذجًا، مرجع سبق ذكره، ص 632–634.

[25] العالم، النعمي السائح، إشكالية التأصيل المنهجي والمعرفي لمفهوم الهوية الليبية، مرجع سبق ذكره، ص 187–189.

[26] عزالدين، محمد علي، أزمة الهوية وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 578–580.

[27] الكف، محمد أحمد، الهوية الليبية: دراسة تحليلية من منظور الجغرافيا السياسية والاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 35–56.

[28] الورفلي، علي عمر علي، تأثير الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة: ليبيا ما بعد 2011 نموذجًا، مرجع سبق ذكره، ص 628–629.

[29] عزالدين، محمد علي، أزمة الهوية وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 578–579.

[30] العالم، النعمي السائح، إشكالية التأصيل المنهجي والمعرفي لمفهوم الهوية الليبية، مرجع سبق ذكره، ص 190–191.

[31] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، نحو هوية وطنية جامعة في ظل دولة العدالة المواطنية، مرجع سبق ذكره، ص 4–7.

[32] الورفلي، علي عمر علي، تأثير الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة: ليبيا ما بعد 2011 نموذجًا، مرجع سبق ذكره، ص 628–629.

[33] عزالدين، محمد علي، أزمة الهوية وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 578–580.

[34] الإسكوا، نحو هوية وطنية جامعة في ظل دولة العدالة المواطنية، مرجع سبق ذكره، ص 4–6.

[35] عزالدين، محمد علي، أزمة الهوية وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 585–587.

[36] الإسكوا، نحو هوية وطنية جامعة في ظل دولة العدالة المواطنية، مرجع سبق ذكره، ص 5–6.

[37] الإسكوا، نحو هوية وطنية جامعة في ظل دولة العدالة المواطنية، مرجع سبق ذكره، ص 6–7.

[38] الورفلي، علي عمر علي، تأثير الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة: ليبيا ما بعد 2011 نموذجًا، مرجع سبق ذكره، ص 628–630.

[39] اللجنة الدولية للحقوقيين. (2015)، مسودة الدستور الليبي الجديد: أوجه قصور إجرائية وعيوب موضوعية، جنيف: اللجنة الدولية للحقوقيين، ص 45–53.

[40] عزالدين، محمد علي، أزمة الهوية وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 581–584.

[41] الورفلي، علي عمر علي، تأثير الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة: ليبيا ما بعد 2011 نموذجًا، مرجع سبق ذكره، ص 628–629.

[42] الإسكوا، نحو هوية وطنية جامعة في ظل دولة العدالة المواطنية، مرجع سبق ذكره، ص 4–7.

[43] الشيباني، نوري الهدى نوري محمد، تقييم عملية صياغة الدستور الليبي في ظل التحديات التي تواجه إقراره وتنفيذه، مرجع سبق ذكره، ص 87–89.

[44] اللجنة الدولية للحقوقيين. (2015)، مسودة الدستور الليبي الجديد: أوجه قصور إجرائية وعيوب موضوعية، جنيف: اللجنة الدولية للحقوقيين، ص 4–6.

[45] زكاغ، هشام، ما هو الدستور؟ ومما يتكون؟، مرجع سبق ذكره، ص 13–15.

[46] اللجنة الدولية للحقوقيين، مسودة الدستور الليبي الجديد: أوجه قصور إجرائية وعيوب موضوعية، مرجع سبق ذكره، ص 6–7.

[47] اللجنة الدولية للحقوقيين، مسودة الدستور الليبي الجديد: أوجه قصور إجرائية وعيوب موضوعية، مرجع سبق ذكره، ص 6–8.

[48] زكاغ، هشام، ما هو الدستور؟ ومما يتكون؟، مرجع سبق ذكره، ص 13–14.

[49] اللجنة الدولية للحقوقيين، مسودة الدستور الليبي الجديد: أوجه قصور إجرائية وعيوب موضوعية، مرجع سبق ذكره، ص 7–8.

[50] الشيباني، نوري الهدى نوري محمد، تقييم عملية صياغة الدستور الليبي في ظل التحديات التي تواجه إقراره وتنفيذه، مرجع سبق ذكره، ص 87–89.

[51] الشيباني، نوري الهدى نوري محمد، تقييم عملية صياغة الدستور الليبي في ظل التحديات التي تواجه إقراره وتنفيذه، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[52] العلي، زيد، المسودة النهائية لدستور ليبيا: دراسة عيانية، مرجع سبق ذكره، ص 2.

[53] العلي، زيد، المسودة النهائية لدستور ليبيا: دراسة عيانية، مرجع سبق ذكره، ص 3، 6.

[54] العلي، زيد، المسودة النهائية لدستور ليبيا: دراسة عيانية، مرجع سبق ذكره، ص 3، 7.

[55] العلي، زيد، المسودة النهائية لدستور ليبيا: دراسة عيانية، مرجع سبق ذكره، ص 2–4، 18.

[56] الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور. (2017)، مشروع الدستور الليبي لسنة 2017، البيضاء، 29 يوليو، الباب الأول، المواد المتعلقة بمقومات الدولة ومصدر التشريع.

[57] اللجنة الدولية للحقوقيين، مسودة الدستور الليبي الجديد: أوجه قصور إجرائية وعيوب موضوعية، مرجع سبق ذكره، ص 30–32.

[58] الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، مشروع الدستور الليبي لسنة 2017، مرجع سبق ذكره، المادة 55.

[59] نوفل، بشير نوفل إسماعيل. (2021/2023)، إشكالية اللغة الرسمية في مشروع الدستور الليبي 2017م، مجلة أبحاث قانونية، جامعة سرت، المجلد 8، العدد 1، ص 123–143.

[60] زكاغ، هشام، ما هو الدستور؟ ومما يتكون؟، مرجع سبق ذكره، ص 8–10.

[61] الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، مشروع الدستور الليبي لسنة 2017، مرجع سبق ذكره، المواد 39–42.

[62] الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، مشروع الدستور الليبي لسنة 2017، مرجع سبق ذكره، المادة 37.

(63) اللجنة الدولية للحقوقيين، مسودة الدستور الليبي الجديد: أوجه قصور إجرائية وعيوب موضوعية، مرجع سبق ذكره، ص 45–53.

(64) اللجنة الدولية للحقوقيين، مسودة الدستور الليبي الجديد: أوجه قصور إجرائية وعيوب موضوعية، مرجع سبق ذكره، ص 52–54.

(65) الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، مشروع الدستور الليبي لسنة 2017، مرجع سبق ذكره، المادة 55.

(66) الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، مشروع الدستور الليبي لسنة 2017، مرجع سبق ذكره، المواد 68 و75.

(67) اللجنة الدولية للحقوقيين، مسودة الدستور الليبي الجديد: أوجه قصور إجرائية وعيوب موضوعية، مرجع سبق ذكره، ص 52–53.

(68) زكاغ، هشام، ما هو الدستور؟ ومما يتكون؟، مرجع سبق ذكره، ص 34.

(69) العلي، زيد، المسودة النهائية لدستور ليبيا: دراسة عيانية، مرجع سبق ذكره، ص 2–4.

(70) الشـيباني، نوري الهدى نوري محمد، تقييم عملية صـياغة الدسـتور الليبي في ظل التحديات التي تواجه إقراره وتنفيذه، مرجع سـبق ذكره، ص 87–89.

(71) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، نحو هوية وطنية جامعة في ظل دولة العدالة المواطنية، مرجع سبق ذكره، ص 4–7.

(72) زكاغ، هشام، ما هو الدستور؟ ومما يتكون؟، مرجع سبق ذكره، ص 8–10.

(73) الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، مشروع الدستور الليبي لسنة 2017، مرجع سبق ذكره، المواد المتعلقة بالسلطة القضائية، والمحكمة الدستورية، والهيئات الدستورية المستقلة، والحكم المحلي.

(74) زكاغ، هشام، ما هو الدستور؟ ومما يتكون؟، مرجع سبق ذكره، ص 17–18.

(75) اللجنة الدولية للحقوقيين، مسودة الدستور الليبي الجديد: أوجه قصور إجرائية وعيوب موضوعية، مرجع سبق ذكره، ص 85–94.

(76) زكاغ، هشام، ما هو الدستور؟ ومما يتكون؟، مرجع سبق ذكره، ص 34.

(77) العلي، زيد، المسودة النهائية لدستور ليبيا: دراسة عيانية، مرجع سبق ذكره، ص 14–16.

(78) الورفلي، علي عمر علي، تأثير الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة: ليبيا ما بعد 2011 نموذجًا، مرجع سبق ذكره، ص 628–629.

(79) الورفلي، علي عمر علي، تأثير الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة: ليبيا ما بعد 2011 نموذجًا، مرجع سبق ذكره، ص 627–630.

(80) عزالدين، محمد علي، أزمة الهوية وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 581–587.

(81) الشـيباني، نوري الهدى نوري محمد، تقييم عملية صـياغة الدسـتور الليبي في ظل التحديات التي تواجه إقراره وتنفيذه، مرجع سـبق ذكره، ص 88–89.

(82) الورفلي، علي عمر علي، تأثير الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة: ليبيا ما بعد 2011 نموذجًا، مرجع سبق ذكره، ص 627–628.

(83) الإسكوا، نحو هوية وطنية جامعة في ظل دولة العدالة المواطنية، مرجع سبق ذكره، ص 5–7.

(84) الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، مشروع الدستور الليبي لسنة 2017، مرجع سبق ذكره، المواد 37، 39، 40، 41، 42.

(85) اللجنة الدولية للحقوقيين، مسودة الدستور الليبي الجديد: أوجه قصور إجرائية وعيوب موضوعية، مرجع سبق ذكره، ص 32–35.

(86) الإسكوا، نحو هوية وطنية جامعة في ظل دولة العدالة المواطنية، مرجع سبق ذكره، ص 4–6.

(87) الورفلي، علي عمر علي، تأثير الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة: ليبيا ما بعد 2011 نموذجًا، مرجع سبق ذكره، ص 628–630.

(88) الإسكوا، نحو هوية وطنية جامعة في ظل دولة العدالة المواطنية، مرجع سبق ذكره، ص 4–7.